# سياسات وآليات الاتحاد الأوروبى تجاه قضايا السلم والأمن الأفريقى: الأبعاد والآثار

د. سامى السيد أحمد(*)

بعد تحقيق تقدم ملحوظ على صعيد الوحدة الاقتصادية بين الدول الأعضاء، أصبح الاتحاد الأوروبى يسعى جاهدا لكى يكون أحد الفاعلين الدوليين المهمين على الساحة الدولية، وقد أفصحت المفوضية الأوروبية عن هذه الرغبة المتنامية بإعلانها أن أحد الأولويات العشرة التى يجب التركيز عليها هى أن يصبح الاتحاد الأوروبى فاعلا عالميا أكثر قوة وجمع أدوات العمل الخارجى الأوروبى معا. وفى هذا الإطار، بدأت عملية بلورة واتباع سياسة خارجية موحدة للاتحاد الأوروبى إزاء العالم الخارجى. وعلى حد قول فيدريكا موغيرينى Federica Mogherini، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبى للشئون الخارجية وسياسة الأمن ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، فإن الاتحاد الأوروبى بحاجة إلى سياسة خارجية موحدة قوية من أجل الاستجابة بشكل كفء للتحديات العالمية، وإظهار ونشر قيمه، والمساهمة فى السلام والرخاء العالمى (١).

ورغم الخبرة التاريخية المريرة التى عاشتها القارة الأفريقية بسبب الاستعمار الأوروبى، إلا أن ذلك لم يمنع الاتحاد الأوروبى خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة من العمل الدؤوب على إيجاد موطئ قدم له داخل القارة الأفريقية، وأن يكون أحد أطراف معادلة التنافس الاستراتيجى حول القارة الأفريقية. وعلى ضوء ما شهدته القارة من تدهور الأوضاع الأمنية، والذى تجسد فى عدة مظاهر أبرزها انتشار الصراعات بمختلف أنماطها وظهور الحركات الإرهابية فى مناطق مختلفة من القارة، حظيت

(*) مدرس العلوم السياسية - معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة.

قضايا السلم والأمن الأفريقى بأهمية خاصة لدى الاتحاد الأوروبى، بل إنها احتلت أولوية بين جملة القضايا التى ركّز عليها الاتحاد فى علاقاته مع القارة.

وانطلاقا من حقيقة أن معظم المشكلات التى تعاني منها القارة الأفريقية مرتبطة بعوامل داخلية وخارجية، فإن بعض الأطراف الخارجية التى تعلن رسميا أنها تسعى لمساعدة القارة الأفريقية فى الخروج من كبوتها ومشكلاتها هى فى واقع الأمر جزء من تلك المشكلات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتسعى هذه الورقة للإجابة على عدة تساؤلات من بينها، ما هى المصالح الأوروبية المختلفة داخل القارة الأفريقية؟، وما هى السياسات والآليات التى اتبعها الاتحاد الأوروبى لمواجهة التحديات الأمنية المختلفة داخل القارة الأفريقية، سواء على المستوى القارى أو على مستوى الأقاليم الفرعية؟، وهل ثمة إمكانية لإقامة شراكة حقيقية بين الاتحاد الأوروبى وبعض القوى الدولية وتحديدا الصين لمساعدة أفريقيا فى مواجهة تحدياتها الأمنية؟، وما هو مردود تلك السياسات الأوروبية وآثارها على فرص إحلال السلم والأمن الأفريقى؟. وتنطلق الدراسة من فرضية أنه كلما التزم الاتحاد الأوروبى بمبدأ الملكية الأفريقية (*) وكثّف تعامله مع القارة الأفريقية عبر الاتحاد الأفريقى كلما ازدادت فرص مساهمته فى مواجهة التحديات الأمنية وإحلال السلم والأمن فى أفريقيا، بالإضافة إلى المساهمة فى تبديد المخاوف الأفريقية بشأن عودة التبعية لأوروبا.

وترتكز الورقة على الاقتراب المؤسسى Institutional Approach، وذلك من خلال الربط بين التحولات التى شهدها الاتحاد الأوروبى على المستوى المؤسسى والتغير الوظيفى فى الدور والمهام على المستوى الأفريقى كمحاولة للمواءمة مع متغيرات الواقع الدولى والمستجدات على الساحة الأفريقية، وكذلك محاولة فهم تأثير الأدوار التى تلعبها بعض الدول الأعضاء على أداء الاتحاد ككل. وتنقسم الورقة إلى خمسة محاور، يتناول المحور الأول: المصالح الأوروبية فى القارة الأفريقية، ويتناول المحور الثانى: سياسات وآليات الاتحاد الأوروبى فى مجال السلم والأمن على مستوى الأقاليم الفرعية الأفريقية، ويتناول المحور الثالث: سياسات وآليات

الاتحاد الأوروبى فى مجال السلم والأمن على مستوى القارة الأفريقية ككل، ويتناول المحور الرابع: إمكانية إقامة شراكة حقيقية بين الاتحاد الأوروبى والصين لمساعدة أفريقيا فى تحقيق السلم والأمن الأفريقى، ويتناول المحور الخامس: تقييم السياسات الأوروبية وآثارها على فرص إحلال السلم والأمن الأفريقى.

## المحور الأول: المصالح الأوروبية فى القارة الأفريقية

هناك مجموعة من المصالح يسعى الاتحاد الأوروبى إلى حمايتها وتعزيزها فى القارة الأفريقية، ويمكن تناول هذه المصالح فى إطار ثلاث فئات هى: المصالح ذات الطابع الاقتصادى، والمصالح السياسية، والمصالح الأمنية.

### ١- المصالح الاقتصادية

تمتلك القارة الأفريقية حوالى ١٠% من الاحتياطى العالمى للنفط، وتمتلك نحو ٩٠% من الاحتياطى العالمى المُثبت من البلاتنيوم والكوبالت والكروم، و٦٠% من الاحتياطى العالمى للمنجنيز، وأكثر من ٤٠% من احتياطى الذهب، و٣٠% من احتياطى البوكسيت واليورانيوم، و٢٥% من احتياطى التيتانيوم. وإلى جانب استخراج وتصدير تلك الموارد الطبيعية، توجد فى أفريقيا ثروات زراعية وحيوانية عديدة، وتشهد كذلك تطويرا فعليا فى البنية الأساسية وفى القطاعات المالية والمصرفية، ويتضح ذلك على سبيل المثال من إعلان أكبر بنوك الصين The Industrial and Commercial Bank of China فى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٧ شراءه حصة فى أحد أكبر بنوك جمهورية جنوب أفريقيا Standard Bank، وإنفاق نحو ٥,٦ مليار دولار لاكتساب حصة مقدارها ٢٠% فى هذا البنك [٢].

وعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية حققت أفريقيا معدل نمو مثير للإعجاب، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى الحقيقى الأفريقى Real GDP خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١١ نحو ٥,٢%. وفى عام ٢٠١٢

كان هناك ثمانى دول أفريقية ضمن قائمة الاقتصادات العشر الأسرع نموا فى العالم [٣]، وبلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الأفريقى فى ذلك العام ٥%، وخلال عامى ٢٠١٤/٢٠١٣ تراجع معدل النمو قليلا ليصبح ٣,٤% و ٣,٢% على التوالى [٤].

ويحرص الاتحاد الأوروبى على توطيد علاقاته الاقتصادية بالقارة الأفريقية للاستفادة من ثرواتها الطبيعية وقدرتها الاستهلاكية الكبيرة، وفى هذا الإطار أصبح الاتحاد الأوروبى الشريك التجارى الأول للقارة الأفريقية، وقد شهد حجم التبادل التجارى بين الجانبين ارتفاعا ملحوظا، وخلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٢ ازدادت واردات الاتحاد الأوروبى من القارة الأفريقية بحوالى ٤٣,٥%، بينما ازدادت صادراته إليها بنحو ٤٦,٤%، وازداد حجم التجارة بين الجانبين خلال الفترة ذاتها بنحو ٤٤,٨% [٥].

وظل حجم التجارة السلعية بين الاتحاد الأوروبى والقارة الأفريقية خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٤ يفوق ٤٠٠ مليار دولار، ولكنه خلال عام ٢٠١٥ شهد انخفاضا كبيرا ولم يتجاوز ٣٣١ مليار دولار، وكان ذلك راجعا إلى انخفاض حجم واردات الاتحاد الأوروبى من القارة الأفريقية بأكثر من ٥٣ مليار دولار، وكذلك انخفاض حجم صادراته إليها بأكثر من ٢٣,٦ مليار دولار. وحقق الاتحاد الأوروبى خلال ذلك العام –على خلاف المعتاد– فائضا تجاريا مع القارة الأفريقية بلغت قيمته نحو ٢٧ مليار دولار (انظر الجدول رقم ١)، بينما طوال الفترة من ٢٠٠٣–٢٠١٤ كان الميزان التجارى السلعى للاتحاد الأوروبى مع القارة الأفريقية يعانى من عجز مستمر [٦].

**جدول رقم (١)**

**التبادل التجارى بين الاتحاد الأوروبى والقارة الأفريقية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ (بالمليار دولار)**

| السنة | واردات الاتحاد الأوروبى من أفريقيا | صادرات الاتحاد الأوروبى لأفريقيا | الميزان التجارى للاتحاد الأوروبى مع أفريقيا | إجمالى حجم التجارة بين الجانبين * |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | ١٨٥,٢١ | ١٦٦,٠٣ | ١٩,١٧- | ٣٥١,٢٤ |
| ٢٠١١ | ٢١٤,٧٣ | ١٨٨,٦٩ | ٢٦,٠٤- | ٤٠٣,٤٢ |
| ٢٠١٢ | ٢٣٧,٠٦ | ١٩٣,٥٨ | ٤٣,٤٨- | ٤٣٠,٦٤ |
| ٢٠١٣ | ٢٢٤,٦٦ | ٢٠٤,٦٤ | ٢٠,٠٢- | ٤٢٩,٣ |
| ٢٠١٤ | ٢٠٥,٤٤ | ٢٠٢,٧٧ | ٢,٦٦- | ٤٠٨,٢١ |
| ٢٠١٥ | ١٥٢,٠٣ | ١٧٩,١٢ | ٢٧,٠٨ | ٣٣١,١٥ |

* البيانات الواردة فى هذا العمود تم حسابها بمعرفة الباحث من خلال عملية جمع بسيطة للبيانات الواردة بالجدول.

**Source:** International Trade Center (ITC), **Trade Map: Bilateral Trade between European Union (EU 28) and Africa, Product: Total All Products** (Geneva: ITC Joint Agency of WTO & UN, Accessed August 14, 2016), available at: http://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx

ورغم انخفاض حجم التجارة السلعية بين الاتحاد الأوروبى وأفريقيا خلال عام ٢٠١٥، إلا أن نسبة الصادرات الأفريقية للاتحاد الأوروبى من إجمالى الصادرات الأفريقية للعالم خلال ذلك العام ارتفعت إلى ٤٠,٩٩% مقارنة بـ ٣٥,٨% خلال عام ٢٠١٤، وكان ذلك راجعا إلى انخفاض الحجم الكلى للصادرات الأفريقية إلى ٣٧٠,٨٥ مليار دولار مقارنة بـ ٥٧٢,٧٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١٤. وفى المقابل ازدادت نسبة الواردات الأفريقية من الاتحاد الأوروبى من إجمالى الواردات الأفريقية على مستوى العالم خلال عام ٢٠١٥ إلى ٣٤,٨٨% مقارنة بـ ٣٢,٣٤% خلال عام ٢٠١٤، وكان ذلك راجعا أيضا إلى انخفاض الحجم الكلى للواردات الأفريقية على مستوى العالم إلى ٥١٣,٤٩ مليار دولار مقارنة بـ ٦٢٦,٩٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٤ (٧).

وعلى الجانب الأوروبى، تمثل تجارة الاتحاد الأوروبى مع القارة الأفريقية نسبة معقولة من إجمالى تجارة الاتحاد مع العالم الخارجى، ففى عام ٢٠١٢ كانت الواردات السلعية للاتحاد الأوروبى من القارة الأفريقية (١٨٦,٢ مليار يورو) تمثل نحو ١٠,٤% من إجمالى وارداته السلعية من العالم الخارجي، وكانت صادراته السلعية للقارة الأفريقية (١٥١,٩ مليار يورو) تمثل نحو ٩% من إجمالى صادراته السلعية للعالم الخارجى[٨]. وفى عام ٢٠١٤ كانت تجارة الاتحاد الأوروبى السلعية مع القارة الأفريقية تمثل نحو ٩% من إجمالى تجارته السلعية مع العالم الخارجى، حيث كانت وارداته السلعية من أفريقيا فى ذلك العام (١٥٦,٢٢ مليار يورو) تمثل نحو ٩% من إجمالى وارداته السلعية الخارجية، وكانت صادراته السلعية إليها (١٥٣,٣٦ مليار يورو) تمثل أيضا ٩% من إجمالى صادراته السلعية للعالم الخارجى[٩].

وتتركز تجارة الاتحاد الأوروبى بشكل كبير فى عدد محدود من الدول الأفريقية، حيث إن أكبر عشر شركاء تجاريين للاتحاد الأوروبى داخل القارة الأفريقية (انظر الجدول رقم ٢) يستأثرون بأكثر من ٧٣% من إجمالى حجم تجارته مع القارة، وهذه الدول إما مُصدرة للنفط مثل نيجيريا وأنجولا والجزائر وليبيا، أو للثروات المعدنية مثل جنوب أفريقيا، وبالتالى فإن هذه المنتجات لازالت تمثل الغالبية العظمى من واردات الاتحاد الأوروبى من القارة الأفريقية.

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبى المباشر FDI للاتحاد الأوروبى فى القارة الأفريقية، فقد وصل نصيب الاتحاد الأوروبى فى إجمالى أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى أفريقيا FDI Stocks فى عام ٢٠١٢ إلى نحو ٤٨%، أو ما يساوى ٢٢١ مليار يورو، كما أن نصيبه فى إجمالى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر FDI Flows على القارة الأفريقية بلغ نحو ٢١%، أو ما يساوى ٧,٨ مليار يورو. وفى المقابل فإن أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة للمستثمرين الأفارقة داخل الاتحاد الأوروبى ارتفعت بأكثر من ٧٠٠% على مدار عشر سنوات ووصلت فى عام ٢٠١٢ إلى نحو ٧٧ مليار يورو [١٠].

**جدول رقم (٢)**

**أهم الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبى داخل القارة الأفريقية خلال عام ٢٠١٥**

**(بالمليون يورو)**

| الدولة | حجم الواردات الأوروبية | حجم الصادرات الأوروبية | إجمالى حجم التجارة بين الجانبين * |
|---|---|---|---|
| **جنوب أفريقيا** | ١٩٣٦١,٥ | ٢٥٤٥١,٢ | ٤٤٨١٢,٧ |
| **الجزائر** | ٢٠٨٨٧,٧ | ٢٢٣٠٨,٣ | ٤٣١٩٦ |
| **المغرب** | ١٢٥٢٧,٣ | ١٨١٨٢,٧ | ٣٠٧١٠ |
| **نيجيريا** | ١٨٣٧٣,٨ | ١٠٦٦٤,٣ | ٢٩٠٣٨,٢ |
| **مصر** | ٧٢٥٨,٨ | ٢٠٤٥١,٧ | ٢٧٧١٠,٦ |
| **تونس** | ٩٥٠٦,٨ | ١٠٧٤٩,٩ | ٢٠٢٥٦,٧ |
| **أنجولا** | ٧٩٨٨,٣ | ٤٨٦٠,٨ | ١٢٨٤٩,٢ |
| **ليبيا** | ٧٥٤٣,٨ | ٤٣٠٧,٥ | ١١٨٥١,٤ |
| **ساحل العاج** | ٣٦٨٤,٤ | ٢٦٧٤,٦ | ٦٣٥٩ |
| **غانا** | ٢٣٩٤,١ | ٣٠٤٦,٩ | ٥٤٤١,١ |

***** البيانات الواردة فى هذا العمود تم حسابها بمعرفة الباحث من خلال عملية جمع بسيطة للبيانات الواردة بالمصدر.

**Source:** European Commission, **Trade, Export Helpdesk: Statistics** (Accessed May 23, 2016), http://exporthelp.europa.eu/thdapp/display.htm;jsessionid=123F6D9AF8699EFF7A1DB7F63AEF67B9?page=st%2fst_Statistics.html&docType=main&languageId=en

وبجانب التجارة والاستثمار هناك مصالح اقتصادية أخرى للاتحاد الأوروبى داخل القارة الأفريقية، من بينها دمج القارة فى الاقتصاد العالمى والمساهمة فى دفع عجلة التنمية الأفريقية، وفى هذا الإطار يعتبر الاتحاد الأوروبى أكبر شريك تنموى

للقارة الأفريقية، ففى عام ٢٠١٢ رغم التطورات الاقتصادية السلبية فى أوروبا واصل الاتحاد الأوروبى ودوله الأعضاء تقديم المساعدات التنموية الرسمية ODA للقارة الأفريقية، وقدموا لها فى ذلك العام ما يقرب من ١٨,٥ مليار يورو أو ما يعادل ٤٥% من إجمالى المساعدات التنموية الرسمية التى حصلت عليها أفريقيا فى ذلك العام (٤١ مليار يور). وتُقدَّر قيمة المساعدات التنموية الرسمية التى قدمها الاتحاد الأوروبى ودوله الأعضاء للقارة الأفريقية خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٣ بنحو ١٤١ مليار يورو. ويقدم الاتحاد الأوروبى فى المتوسط ٤٠% من إجمالى مساعداته التنموية الرسمية الجماعية للقارة الأفريقية، كما يقدم نحو ٥١% من إجمالى مساعداته الإنسانية Humanitarian Aid لأفريقيا، حيث قدم لها فى عام ٢٠١٢ مساعدات إنسانية قيمتها ٦٨١ مليون يورو [١١].

وفى أغسطس ٢٠١٥ تم إنشاء آلية الاستثمار الأفريقى Africa Investment Facility (AfIF)، وبدأت مباشرة عملها فى نوفمبر من ذات العام، وهدفها الأساسى هو دعم النمو المستدام فى أفريقيا وتعزيز الاستثمار الذى يؤثر بشكل إيجابى على التنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل مشروعات البنية الأساسية فى مجال النقل والاتصالات والمياه والطاقة والزراعة. وهى آلية تمويل مبتكرة تدمج المنح المقدمة من الاتحاد الأوروبى مع مصادر التمويل الأخرى، مثل القروض المقدمة من مؤسسات تمويل التنمية، وذلك بهدف توفير تمويل إضافى للتنمية وزيادة آثار المساعدات الأوروبية. وهذه الآلية تدعم المشروعات الوطنية والإقليمية فى كل الدول الأفريقية المؤهلة لتلقى تمويل فى إطار برامج الصندوق الأوروبى للتنمية، وبرامج أفريقيا والكاريبى والباسيفيكى [١٢].

**٢- المصالح والأهداف السياسية**

على المستوى السياسى يسعى الاتحاد الأوروبى إلى تحقيق ما يلى:

- **توسيع مناطق النفوذ وإثبات الوجود** فى معادلة التنافس الاستراتيجى الدولى فى القارة الأفريقية، فهناك العديد من القوى الدولية بما فيها القوى الصاعدة مثل الهند والبرازيل تسعى بقوة للدخول إلى أفريقيا للاستفادة من خيراتها وللتأكيد على تنامى قوتها، وبالطبع فإن دول الاتحاد الأوروبى هى صاحبة النفوذ التقليدى فى القارة الأفريقية وليس غريبا أن تسعى لإحياء هذا النفوذ ولكن فى ثوب جديد يتلاءم مع المرحلة الراهنة للنظام الدولى. فالاتحاد الأوروبى –حتى مع خروج بريطانيا– هو قوة لا يستهان بها وهذا يتضح على سبيل المثال بالنظر إلى حجم الناتج المحلى الإجمالى للاتحاد الأوروبى الذى بلغ فى عام ٢٠١٤ نحو ١٣,٩٥ تريليون يورو (وكان نصيب بريطانيا منه ٢,٢٥ تريليون يورو) أو ما يعادل ٢٣,٩% من الناتج المحلى الإجمالى العالمى، بينما كان الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة ١٣,٠٦ تريليون يورو أو ما يعادل ٢٢,٤% من الناتج المحلى الإجمالى العالمى فى ذلك العام [١٣]. وكذلك بلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الاتحاد الأوروبى FDI Inward Stock فى عام ٢٠١٤ نحو ٩,١٧ تريليون دولار، فى حين أن رصيد استثماره الأجنبى المباشر فى الخارج FDI Outward Stock فى نفس العام بلغ ١٠,٤٣ تريليون دولار (وكان نصيب بريطانيا من أرصدة الاستثمار الأجنبى المباشر فى الداخل ١,٦٦ تريليون دولار وفى الخارج ١,٥٨ تريليون دولار)، ومن ثم حتى مع خصم نصيب بريطانيا نجد أن رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبى فى الخارج أكبر من رصيد الاستثمار الأمريكى المباشر فى الخارج الذى بلغ فى ذلك العام ٦,٣١ تريليون دولار [١٤].
- **الظهور كفاعل دولى مسئول ومؤثر**، لاشك أن قيام الاتحاد الأوروبى بدور إيجابى لمساعدة القارة الأفريقية على مواجهة تحدياتها وأزماتها المختلفة التى اكتسب بعضها بعدا عالميا من شأنه تعزيز مكانته الدولية وظهوره كفاعل مسئول

ومؤثر، فضلا عن كونه فى ذات الوقت يساعد على توطيد علاقاته مع الجانب الأفريقى.

- **نشر النموذج الغربى للديمقراطية** الذى يتبناه الاتحاد الأوروبى فى أرجاء القارة الأفريقية، وهذا يتصل بجملة معقدة من القضايا ذات صلة بالحكم الجيد Good Governance، والتعددية الحزبية، والانتخابات العامة، واحترام حقوق الإنسان، ومحاربة الفساد وغيرها. ويتعامل الاتحاد الأوروبى – شأنه فى ذلك شأن الولايات المتحدة– مع تلك القضايا كمشروطيات سياسية يفرضها على الدول الأفريقية التى ترغب فى الحصول على المساعدات الأوروبية. وفى هذا الإطار وضعت المفوضية الأوروبية الحكم الجيد فى قلب برامج صندوق التنمية الأوروبى العاشر 10th EDF، وأكدت أنه جزء لا يتجزأ من عملية الحوار مع الشركاء، بما فى ذلك القضايا الخلافية بالغة الحساسية المتعلقة باحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون، وأن كل دولة حرة فى أن تقرر لنفسها ما إذا كانت تريد أن تشرع فى هذه الإصلاحات، وأنها تقدم موارد مالية إضافية لمن يسيرون فى هذا الطريق. وقد خصص صندوق التنمية الأوروبى ثلاثة مليارات يورو كحوافز للحكم الجيد (١٥).
- **تغيير المدركات الأفريقية السلبية حيال أوروبا**، وإقناع الأفارقة أنها تسعى إلى تطوير تحالف حقيقى وشراكة تعود بالنفع على الجانبين الأوروبى والأفريقى. وقد بدأ هذا الاتجاه يشهد تحولا تدريجيا، فعلى سبيل المثال فى نوفمبر ٢٠٠٧ أشار الرئيس السنغالى السابق عبد الله واد – والذى كان لديه تصريحات شديدة الانتقاد لأوروبا– إلى أهمية صياغة أفريقيا وأوروبا مصيرا مشتركا من خلال وضع أسس التحالف الحقيقى استنادا إلى القواسم المشتركة بينهما. وفى هذا الإطار أكد البعض أن أوروبا يجب أن تُنفذ "ثورة استراتيجية Strategic Revolution" فى علاقاتها مع أفريقيا كما فعل آخرون (١٦).

**٣- المصالح الأمنية**

تتمثل فى مواجهة التهديدات التى قد تتعرض لها المصالح الأوروبية داخل القارة الأفريقية، وكذلك التهديدات التى يمتد تأثيرها وخطورتها إلى الأراضى الأوروبية ذاتها، لاسيما فى ظل التقارب الجغرافى بين الجانبين. ومن أهم الم

صالح الأمنية التى يركز عليها الجانب الأوروبى فى تعامله مع القارة الأفريقية ما يلى:

- **محاربة الإرهاب**

شهدت القارة الأفريقية فى الآونة الأخيرة ظهور وتنامى العديد من الحركات الإرهابية، وارتكبت تلك الحركات العديد من الجرائم التى ساهمت فى زيادة معاناة الشعوب الأفريقية، وصارت مجابهة تلك الحركات من أبرز التحديات التى تواجهها القارة فى الوقت الراهن، لاسيما فى ظل طبيعتها بالغة التعقيد فهى:

- لا تنتمى إلى مرجعية دينية واحدة، فهناك حركات تزعم انتماءها للإسلام وأخرى تزعم أنها مسيحية أصولية. وحتى الجماعات التى تنتمى إلى دين واحد توجد خلافات جوهرية فيما بينها، ناهيك عن الانشقاقات التى تشهدها الجماعة الواحدة.
- لم تعد حركات محلية، وإنما أعلن بعضها انتماءه لتنظيم القاعدة وصار ويقوم بعمليات فى أكثر من دولة أفريقية، فضلا عن أنها أصبح لديها روابط وصلات بعناصر إرهابية خارجية فى أنحاء مختلفة من العالم.
- لم تعد تقوم بعمليات تستهدف الأجانب فقط كما كانت فى الماضى، وإنما صارت تقوم بعمليات تستهدف بالأساس المواطنين الأفارقة.
- أن أغلب ضحاياها من المدنيين وخاصة من الأطفال والنساء وليس من العسكريين.

- أن التقدم التكنولوجى وامتلاك التقنيات الحديثة فى مجال الاتصالات والمعلومات فضلا عن الأسلحة المتطورة جعل هذه الحركات الإرهابية أكثر خطورة عن ذى قبل.
- أن بعض الحركات الإرهابية تحصل على دعم خارجى أو إقليمى وهذا يجعل عملية محاصرتها وتجفيف منابع تمويلها ليست بالأمر اليسير.

وتعامل الاتحاد الأوروبى مع الإرهاب بمقتضى استراتيجية مكافحة الإرهاب التى تبناها فى نوفمبر ٢٠٠٥، والتى أكدت أن الإرهاب هو تهديد لكل الدول وكل الشعوب، وأن الاتحاد الأوروبى يحمل على عاتقه التزام استراتيجى يتمثل فى محاربة الإرهاب على مستوى العالم مع احترام حقوق الإنسان، وجعل أوروبا أكثر أمنا والسماح لمواطنيها بالعيش فى حرية وأمن وعدالة. وقامت الاستراتيجية (التى تطلبت العمل على المستوى الوطنى والإقليمى والدولى) على أربع ركائز أساسية هى: المنع Prevent أى منع تجنيد عناصر جديدة وانضمامهم إلى صفوف الإرهابيين؛ والحماية Protect أى الحماية الجيدة للأهداف المحتملة أو المحتمل تعرضها لهجمات إرهابية؛ والتتبع Pursue وتعنى استمرار التحريات حول أعضاء الشبكات الإرهابية القائمة؛ والرد Respond وتعنى تطوير وتحسين القدرة على الرد على الهجمات الإرهابية وإدارة نتائجها [١٧].

وانطلاقا من هذه الاستراتيجية، وعلى خلفية الهجمات الإرهابية التى تعرضت لها عدة عواصم أوروبية، وفى ظل التقارب الجغرافى بين أفريقيا وأوروبا وإمكانية تصدير الإرهاب للداخل الأوروبى، فقد تعامل الاتحاد الأوروبى مع ظاهرة الإرهاب فى أفريقيا باعتبارها مشكلة عالمية وخطر حقيقى يهدد المصالح الأوروبية والدول الحليفة لأوروبا والأراضى الأوروبية ذاتها. وسيتضح لاحقا الأهمية التى أعطاها الاتحاد الأوروبى لمحاربة الإرهاب فى أفريقيا.

- **القضاء على ظاهرة الهجرة غير المشروعة وغيرها من الجرائم المنظمة العابرة للحدود**

تعتبر القارة الأفريقية مصدرا ومعبرا للهجرة غير المشروعة القادمة إلى أوروبا. وفى إطار استشعار الخطر من تزايد عمليات الهجرة غير المشروعة، أصدر المجلس الأوروبى فى ١٨ مايو ٢٠١٥ قرارا بإنشاء عملية عسكرية فى الجزء الجنوبى الأوسط من البحر المتوسط EUNAVFOR MED لوقف عمليات الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا عبر المتوسط. ووفقا للقرار فإن مهمة العملية العسكرية هى وقف عمليات تهريب البشر وتدمير شبكات التهريب من خلال القيام بجهود منظمة لتحديد ورصد السفن والوسائل التى يستخدمها المهربون والاستيلاء عليها وتدميرها. وتقرر أن تتم العملية على ثلاث مراحل متتالية، فى المرحلة الأولى يتم دعم عمليات كشف ومراقبة شبكات الهجرة من خلال جمع المعلومات والقيام بدوريات فى عرض البحر وفقا للقانون الدولى، وفى المرحلة الثانية يتم القيام بالبحث عن السفن التى يشتبه فى استخدامها فى تهريب البشر فى المياه الدولية (أعالى البحار) واقتحامها والاستيلاء عليها وتحويل مسارها وذلك وفقا للشروط المطبقة فى القانون الدولى، وكذلك القيام بهذه المهام فى المياه الإقليمية والداخلية بناء على قرار من مجلس الأمن أو موافقة الدولة الساحلية المعنية. وتشمل المرحلة الثالثة القيام بموجب أى قرار من مجلس الأمن أو موافقة الدولة الساحلية المعنية باتخاذ كافة الوسائل الضرورية ضد السفن والأصول التى يشتبه فى استخدامها فى تهريب البشر [١٨]. وفى ٢٢ يونيو من ذات العام قرر المجلس الأوروبى إطلاق العملية، وأعاد التأكيد على أن اللجنة السياسية والأمنية لها مطلق الصلاحية فى تحديد متى يتم الانتقال بين المراحل المختلفة للعملية [١٩].

وبناء على قرار اللجنة الأمنية، بدأت منذ السابع من أكتوبر ٢٠١٥ المرحلة الثانية من العملية العسكرية صوفيا EUNAVFOR MED Operation

SOPHIA فى أعالى البحار فى البحر المتوسط. وبعد أن عبّر رئيس المجلس الرئاسى الليبى عن استعداده للتعاون مع الاتحاد الأوروبى، قرر الأخير فى ٢٠ يونيه ٢٠١٦ تمديد عمل العملية صوفيا لمدة عام تبدأ من ٢٨ يوليو ٢٠١٦ حتى ٢٧ يوليو ٢٠١٧، على أن يتم إضافة بندين إلى مهامها الأساسية وهما [٢٠]:

- بناء قدرات وتدريب خفر السواحل والقوات البحرية الليبية وتبادل المعلومات معها، استنادا إلى طلب السلطات الليبية الشرعية وعلى أساس الملكية الليبية.
- المساهمة فى تبادل المعلومات بالإضافة إلى تنفيذ حظر السلاح الذى تفرضه الأمم المتحدة على المياه الدولية قبالة السواحل الليبية.

وقد بلغت قيمة الميزانية التى تم رصدها للعملية خلال الفترة من ١٨ مايو ٢٠١٥ حتى ٢٧ يوليو ٢٠١٦ نحو ١١,٨٢ مليون يورو، فى حين أن الموازنة التى تم رصدها للعام الجديد (من يوليو ٢٠١٦ حتى يوليو ٢٠١٧) بلغت قيمتها نحو ٦,٧ مليون يورو [٢١].

وتعاملت المفوضية الأوروبية مع ظاهرة الهجرة باعتبارها إحدى الأولويات العشرة التى ينبغى التركز عليها، وتقدمت فى مايو ٢٠١٥ بما أسمته "الأجندة الأوروبية حول الهجرة European Agenda on Migration" لإدارة ظاهرة الهجرة غير المشروعة إلى دول الاتحاد الأوروبى على المدى القريب والبعيد. ووفقا لهذه الأجندة فإن هناك أعمال عاجلة تتمثل فى حماية الأرواح فى البحر، واستهداف شبكات تهريب البشر، والاستجابة للأعداد الكبيرة من المهاجرين القادمة للاتحاد الأوروبى من خلال إعادة توزيعها، وتبنى اقتراب مشترك لتوفير الحماية للنازحين الذين هم فى حاجة للحماية وإعادة توطينهم، والعمل فى إطار شراكات مع دول العالم الثالث لمعالجة هذه الظاهرة عبر وسائل عديدة من بينها إنشاء مراكز متعددة الأغراض مثل المركز متعدد الأغراض فى النيجر للعمل على الجمع بين المعلومات والحماية المحلية وإعادة التوطين. وأكدت الأجندة أن الركائز الأربعة لإدارة ظاهرة الهجرة بشكل جيد كما حددها رئيس المفوضية تتمثل فى: محاربة الهجرة غير

المشروعة والمهربين، وتأمين الحدود الخارجية لأوروبا، وأن يكون ذلك مقترنا بسياسة لجوء مشتركة قوية، وسياسة أوروبية جديدة للهجرة الشرعية. وأكدت الأجندة أن تقليل دوافع الهجرة غير المشروعة يتطلب معالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسرى وغير المشروع فى بلدان العالم الثالث، وشن حرب على المهربين وشبكات الإتجار بالبشر، وإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم [٢٢].

وخلال قمة فاليتا Valletta (مالطا) حول الهجرة التى عقدت فى يومى ١١-١٢ نوفمبر ٢٠١٥، أطلقت المفوضية الأوروبية "صندوق إئتمان الطوارئ للاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير المنظمة والنازحين فى أفريقيا" Emergency Trust Fund for Stability and Addressing Root Causes of Irregular Migration and Displaced Persons in Africa، وذلك بتمويل قدره ١,٨ مليار يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبى وصندوق التنمية الأوروبى الحادى عشر بالإضافة إلى مساهمات الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى وبعض المانحين الآخرين. والمناطق التى ستستفيد من هذا الصندوق هى منطقة الساحل، والقرن الأفريقى وشمال أفريقيا [٢٣]. وصرحت فيدريكا موغيرينى خلال القمة أن الهجرة وإدارة تدفقات اللاجئين هى تحدى لكل من الاتحاد الأوروبى والاتحاد الأفريقى، وأن الطريق الوحيد لإدارة هذه الظاهرة هو العمل معاً وبناء تعاون وأدوات مشتركة، وأن صندوق الائتمان هو أحد وسائل مواجهة هذه الظاهرة، وأن الأمر لا يقتصر فقط على تقديم الأموال وإنما بناء الفرص للشعوب وحماية أرواحهم ومحاربة الشبكات الإجرامية التى تستغل حالة اليأس التى يعانى منها الشعوب [٢٤].

وصدر عن القمة إعلان سياسى أكد على عدة أمور، من بينها ضرورة دراسة الأسباب الجذرية للهجرة غير المشروعة والنزوح القسرى، وزيادة مواجهة الهجرة غير المشروعة، وزيادة الجهود المشتركة للقضاء على شبكات الاتجار بالبشر، والتعهد بمواصلة الجهود المشتركة فى هذا الشأن من خلال الآليات القائمة على المستوى الثنائى والإقليمى [٢٥]. وصدر عن القمة كذلك خطة عمل مشتركة أعادت التأكيد

بشكل أكثر تفصيلا على العناصر سالفة الذكر والخطوات التى يتم اتخاذها فى كل بند منها.

- **تسوية الصراعات الأفريقية**

تعتبر الصراعات الأفريقية أحد التحديات الكبرى التى تواجهها القارة، وهى تتسم بتعدد أسبابها ودوافعها وكذلك الآثار المترتبة عليها. وتتكبد القارة الأفريقية خسائر فادحة (بشرية ومادية) من جراء تلك الصراعات، بما فى ذلك تدمير البنية الأساسية والبيئة وتفاقم أعداد النازحين داخليا IDPs واللاجئين. وذهبت إحدى الدراسات إلى أن الحروب الأهلية أو عمليات التمرد المسلح تُقلص الاقتصاد الأفريقى بنحو ١٥% فى المتوسط، وأن القارة تخسر ١٨ مليار دولار سنويا فى المتوسط بسبب الصراعات المسلحة [٢٦].

وقد أكدت معاهدة الاتحاد الأوروبى المعدلة فى مادتها رقم ٢١ الفقرة (٢) أن الاتحاد الأوروبى على صعيد العمل الخارجى يسعى، بين أمور أخرى، إلى الحفاظ على السلام ومنع الصراعات وتعزيز الأمن الدولى بما يتوافق مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ هلسنكى وأهداف ميثاق باريس[٢٧]. وأكد برنامج الاتحاد الأوروبى من أجل منع الصراعات العنيفة (الصادر فى ٧ يونيه ٢٠٠١) أن المجتمع الدولى تقع علية مسئولية سياسية وأخلاقية تتمثل فى العمل على تجنب المعاناة الإنسانية وتدمير الموارد الذى تسببه الصراعات المسلحة. وأكد البرنامج على ضرورة إعطاء أولوية سياسية قصوى لتحسين وتفعيل وتماسك العمل الخارجى الأوروبى فى مجال منع الصراعات بما يعزز القدرات الوقائية للمجتمع الدولى، وأن منع الصراع يتطلب مدخلا تعاونيا Cooperative Approach لتيسير التسوية السلمية للصراعات والتى تتضمن معالجة أسبابها الجذرية [٢٨].

ويعتبر الاتحاد الأوروبى الصراعات الأفريقية سببا مباشرا لتنامى عمليات الهجرة غير المشروعة لأوروبا، وخلق الظروف الملائمة لتنامى الحركات الإرهابية؛

ولذلك قام الاتحاد بأدوار مختلفة للمساهمة فى تسوية تلك الصراعات والحد من آثارها. وفى هذا الإطار ساند الاتحاد الأوروبى جهود الوساطة التى قامت بها الجزائر فى مالى، كما شارك الممثل الخاص للاتحاد الأوروبى لمنطقة الساحل الأفريقى فى المحادثات التى عقدت بين السلطات المالية والجماعات المتمردة والتى استضافتها الحكومة الجزائرية. كما واصل الاتحاد الأوروبى إجراء حوار سياسى رفيع المستوى مع المغرب وظل يساند التنفيذ التدريجى للإصلاحات التى تعهد بها المغرب فى أعقاب تبنى دستور جديد فى عام ٢٠١٢. وعلى صعيد مسألة الصحراء الغربية فقد أعلن الاتحاد الأوروبى دعمه للجهود التى يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص السفير كريستوفر روس Christopher Ross لتحقيق حل سياسى عادل ودائم ومقبول لهذه المسألة. وعلى ضوء التطورات الإيجابية التى شهدتها تونس فى عام ٢٠١٤ كثف الاتحاد الأوروبى خلال هذا العام حواره مع تونس حول إصلاح قطاع الأمن، وقام مسئولون أوروبيون رفيعو المستوى بزيارة إلى تونس. وعلى خلفية توتر الأوضاع فى ليبيا قدم الاتحاد الأوروبى مساعدات تقنية إلى ليبيا فى مجالات الإدارة والأمن ودعم المهاجرين والنازحين داخليا والتعليم والمجتمع المدنى والمصالحة، كما ساند بشكل فعال جهود الوساطة التى تقوم بها بعثة الأمم المتحدة فى ليبيا لإيجاد حل سياسى واستمرار عملية التحول السياسى فى ليبيا [٢٩].

وساند الاتحاد الأوروبى العديد من مبادرات الوساطة الأفريقية فى إطار آلية الاستجابة المبكرة ERM التابعة لمؤسسة السلم الأفريقي APF، بما فى ذلك جهود آلية التصحيح المشتركة للمؤتمر الدولى للبحيرات العظمى الرامية إلى استعادة الثقة بين الكونغو الديمقراطية ودول الجوار، وكذلك المبادرة المشتركة بين الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا لدعم الانتخابات السلمية فى بوروندى، وكذلك عملية الوساطة التى قامت بها الإيجاد فى جنوب السودان، حيث اتبع الاتحاد الأوروبى استراتيجية شاملة لدعم استعادة السلم فى جنوب السودان وتضمنت: توفير الدعم السياسى والمالى لعملية الوساطة التى تقودها الإيجاد وآلية مراقبة الالتزام بوقف الأعمال

العدائية، وفرض إجراءات هادفة (تجميد أصول، والمنع من الحصول على تأشيرة) ضد القادة العسكريين الذين يعرقلون عملية السلام والذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان، وتشجيع المحاسبة والمصالحة من خلال لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقى ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وإعادة تنظيم محفظة الاستثمار الأوروبى من خلال تبنى حزمة استقرار مع زيادة المساعدات الإنسانية [٣٠].

## المحور الثانى: سياسات وآليات الاتحاد الأوروبى فى مجال السلم والأمن على مستوى الأقاليم الفرعية الأفريقية

تعامل الاتحاد الأوروبى مع قضايا السلم والأمن داخل الأقاليم الفرعية الأفريقية بمنظور واسع، فاعتبرها مرتبطة بشكل مباشر بقضايا أخرى ذات طابع اقتصادى، ومن ثم فإن معظم الاستراتيجيات والبرامج التى طرحها الاتحاد الأوروبى للتعامل مع تحديات السلم والأمن على مستوى الأقاليم الفرعية الأفريقية كانت تنطوى على جوانب اقتصادية وتنموية. ويرصد هذا المحور نماذج موجزة لتعامل الاتحاد الأوروبى مع قضايا السلم والأمن على مستوى الأقاليم الفرعية الأفريقية، ولكن ينبغى الأخذ فى الاعتبار أن الأقاليم الفرعية التى سيتم التعرض لها لاحقا لا تتطابق بالضرورة مع التقسيم الجغرافى البحت المتعارف عليه للقارة.

### ▪ على مستوى منطقة القرن الأفريقى

تعتبر منطقة القرن الأفريقى من أكثر مناطق القارة الأفريقية التى تعرّض فيها السلم والأمن لهزات عنيفة وأزمات حقيقية، فقد صارت المنطقة منذ نهاية الحرب الباردة الأكثر اشتعالا داخل القارة الأفريقية، لاسيما مع تفاقم الصراعات الداخلية والدولية ووقوع إبادة جماعية وظهور الجماعات الإرهابية والراديكالية. وحظيت المنطقة باهتمام ملحوظ من جانب الاتحاد الأوروبى، وأكد بشكل واضح أن تحول

القرن الأفريقى إلى منطقة آمنة ومستقرة وديمقراطية يصب فى مصلحة دول وشعوب المنطقة والاتحاد الأوروبى، وأن استمرارها كمنطقة غير خاضعة للسيطرة ومهملة سياسا ومهمشة اقتصاديا ومدمرة بيئيا يؤدى إلى تقويض استقرارها ويجعلها تمثل تهديدا لأمن الاتحاد الأوروبى، حيث إن عمليات الهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر وتهريب المخدرات والأسلحة وتدفقات اللاجئين تمثل تهديدا ليس فقط للقرن الأفريقى وإنما للاتحاد الأوروبى ذاته [٣١].

وطرحت المفوضية الأوروبية فى ٢٠ مارس ٢٠٠٦، خلال انعقاد القمة الحادية عشرة لرؤساء دول وحكومات منظمة الإيجاد، المخطط الأولى لما أسمته "استراتيجية السلم والأمن والتنمية للقرن الأفريقى" Strategy for Peace, Security and Development for the Horn of Africa Region. وأكدت الوثيقة فى مقدمتها أن الأمن والتنمية مهمان ويكملان بعضهما البعض، فبدون السلم والأمن ليس ممكنا تحقيق التنمية والتخلص من الفقر، وكذلك بدون التنمية واستئصال الفقر لن يتحقق السلام الدائم. وهذا الربط بين الأمن والتنمية وثيق الصلة بالقرن الأفريقى فهو من أكثر مناطق القارة –والعالم– ميلا للصراع بالإضافة إلى أنه من أكثر المناطق فقرا. وأكدت الوثيقة أن برنامج العمل الإقليمى الذى يعالج كافة تحديات منطقة القرن الأفريقى ويركز على المبادرات والأفعال الواجب اتخاذها لتحقيق المزيد من الاستقرار السياسى من المفترض أن يتضمن ما يلى [٣٢]:

١- تشجيع التعاون والتكامل السياسى والاقتصادى الإقليمى الفعال، وذلك من خلال إعطاء أولوية لزيادة قدرات الإيجاد والاتحاد الأفريقى والمنظمات الإقليمية الفرعية الأخرى لكى تلعب دورا رئيسيا فى تحقيق الاستقرار الإقليمى، وأن تتضمن شراكة الاتحاد الأوروبى مع تلك الأطراف الوسائل التالية:

- تعزيز التعاون السياسى والوظيفى مع منظمة الإيجاد من خلال تطوير رؤية مشتركة وخطة تنفيذية تركز على ثلاثة ميادين رئيسية للتعاون هى: السلم والأمن والحكم، والأمن الغذائى، والتطوير المؤسسى.

- التدخل الفعال من جانب الاتحاد الأفريقى فى منطقة القرن وتعزيز القدرات الأفريقية خاصة فى مجال منع الصراع، والوساطة، ونشر قوات حفظ سلام، وعمليات مراقبة وقف إطلاق النار. وأن الاتحاد الأوروبى يمكن أن يقدم الدعم فى مجال إنشاء الفرقة العسكرية للتدخل السريع فى شرق أفريقيا EASBRIG كجزء من القوات الأفريقية الجاهزة ASF باعتبار أن ذلك يعد تطورا إيجابيا على صعيد بناء القدرات فى مجال نشر عمليات حفظ السلام والمراقبة، بالإضافة إلى أن الاتحاد الأوروبى يمكن أن يقدم الدعم لعملية بناء قدرات سكرتارية مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقى.
- تسريع وتيرة التكامل الإقليمى فى القرن الأفريقى من خلال مفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية EPA، وتعتبر الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا أدوات رئيسية للتكامل الإقليمى ويجب أن تكون جزءاً من أى استراتيجية طويلة المدى لبناء السلم فى المنطقة. ويمكن أن يلعب الاتحاد الأوروبى دوراً فى تطوير البنية الأساسية والخدمات ذات الصلة بزيادة التواصل والارتباط داخل منطقة القرن الأفريقى وربطها بباقى المناطق الأفريقية.
- قيام الاتحاد الأوروبى بدعم الجهود الأفريقية لتحسين نوعية الحكم والمراقبة، حيث وافق المجلس الأوروبى فى ديسمبر ٢٠٠٥ على دعم وتشجيع تلك الجهود وتطوير مبادرة الحكم Governance Initiative لكى تقدم الدعم للإصلاحات الوطنية التى بدأتها الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء APRM، وهناك العديد من دول القرن الأفريقى ملتزمة بهذه الآلية (مثل إثيوبيا، والسودان، وكينيا، وأوغندا).

٢- معالجة القضايا السياسية الاستراتيجية الرئيسية على مستوى الدول والتى لها تأثير إقليمى، وفى هذا الإطار هناك العديد من القضايا التى تصلح للحوار السياسى الأوروبى مع القرن الأفريقى، بما فى ذلك:

- تحديد المؤيدين والمعارضين الإقليميين لعملية السلام فى السودان ومصالحهم المختلفة ودخولهم فى الحوار والتعاون، وإعطاء اهتمام للتأثيرات الإقليمية للصراع فى دارفور.
- وضع الدعم الذى يتم تقديمه عبر الحدود للجماعات المسلحة على جدول الأعمال السياسى للاتحاد الأوروبى ودول القرن الأفريقى.
- الارتباط بالمبادرات الرامية إلى إيجاد حلول لمشكلات ترسيم وتعيين الحدود، خاصة بين إريتريا وإثيوبيا، حيث إن تطبيع العلاقات بين البلدين يعتبر أمرا حاسما للسلم والاستقرار فى القرن الأفريقى.
- تطوير ومراجعة الاقتراب السياسى نحو كينيا وجيبوتى مع الأخذ فى الاعتبار دورهما فى الاستقرار الإقليمى.
- ضرورة البحث عن أسباب عدم الاستقرار فى الصومال، وأخذ مخاوف دول الجوار الصومالى بعين الاعتبار، وضرورة قيام تلك الدول بدور إيجابى وبنّاء فى عملية السلام فى الصومال.
- ضرورة أن تأخذ عملية السلام فى شمال أوغندا بعين الاعتبار الأبعاد الإقليمية خاصة فيما يتعلق بجنوب السودان.

٣- معالجة المخاوف الإقليمية عبر الحدود فى القرن الأفريقى، فهناك العديد من القضايا العابرة للحدود تحتاج إلى معالجة بطريقة نظامية، ولتحقيق ذلك ينبغى أن يرتكز العمل الإقليمى للاتحاد الأوروبى على ثلاث ركائز، وهى:

- تحسين نوعية الحكم والأمن وتعزيز الارتباط بحركات الإسلام السياسى وإجراء حوار بين المجتمعات والثقافات.
- تعزيز التنمية والتجارة والأمن والمشاركة السياسية، خاصة فى المناطق الحدودية وإدارة الهجرة واللاجئين ومنع انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

- تحسين السياسات والبرامج لمواجهة التنافس حول الموارد الطبيعية، بما فى ذلك تطوير استراتيجيات الأمن الغذائى الإقليمى، والحد من الصراعات بين الرعاة، والإدارة التعاونية لموارد المياه العذبة.

وظل الاتحاد الأوروبى يتعامل مع منطقة القرن الأفريقى وفق هذه الاستراتيجية، حتى تبنى المجلس الأوروبى فى ١٤ نوفمبر ٢٠١١ إطاراً استراتيجياً للقرن الأفريقى Strategic Framework for the Horn of Africa، ليكون بمثابة دليل توجيهى للارتباط الأوروبى بالمنطقة فى المرحلة الجديدة. وبدأ الإطار بالتأكيد على أن المصالح الأوروبية فى المنطقة مستمدة من الأهمية الجيوستراتيجة للمنطقة، والإرتباط التاريخى بين الجانبين، ورغبة الاتحاد فى دعم رفاهية شعوب المنطقة ومساعدتهم على التخلص من الفقر عن طريق تحقيق نمو اقتصادى ذاتى مستدام، وحاجة الاتحاد الأوروبى إلى حماية مواطنيه من التهديدات الصادرة من بعض أطراف المنطقة، ومواجهة التحديات المشتركة. وأكد الإطار أن هدف الاتحاد الأوروبى هو مساعدة شعوب المنطقة على تحقيق السلم والأمن والاستقرار والرخاء وجعل الحكومات خاضعة للمساءلة. وأن الإرتباط الأوروبى بالمنطقة سيكون داعما لخلق بيئة (على المستوى الوطنى والإقليمى) باعثة على السلم والأمن والعدالة والحكم الجيد القائم على المبادئ الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان. وأكد الإطار أنه لكى يتم تحقيق هدف السلم والأمن والاستقرار والرخاء والحكومة الخاضعة للمحاسبة والمساءلة فإن الاتحاد الأوروبى سوف يعمل على [٣٣]:

- مساعدة كل دول المنطقة على بناء مؤسسات سياسية راسخة وقابلة للمحاسبة، بما فى ذلك المؤسسات المدنية والأهلية، والسماح للمواطنين فى القرن الأفريقى بالتعبير عن طموحاتهم السياسية المشروعة وضمان احترام حقوقهم الإنسانية الأساسية وحرياتهم.

- العمل مع دول المنطقة والمنظمات الدولية (وخاصة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى) لحل الصراعات الجارية فى المنطقة وخاصة فى الصومال والسودان، وتجنب اندلاع صراعات محتملة فى المستقبل داخل الدول وفيما بينها، وذلك من خلال معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، ودعم جهود الوساطة المحلية والإقليمية والدولية، ومساعدة الأجهزة الأمنية فى الصومال والسودان، والعمل مع الشركاء لخلق علاقات جوار سلمي ودعم برنامج الاتحاد الأفريقى للحدود AU Border Programme، وتشجيع التعاون بين إثيوبيا وإريتريا ودعم التنفيذ الكامل لاتفاق الجزائر، ومراقبة تهريب السلاح للمنطقة ودعم لجنة مراقبة حظر السلاح التابعة للأمم المتحدة على الصومال وإريتريا، ومحاربة الأسلحة الصغيرة من خلال دعم المركز الإقليمى فى نيروبى للأسلحة الصغيرة والتنسيق بين برامج التحكم فى السلاح وإدارته، ودعم المصالحة والتفاهم بين المجموعات الإثنية، ودعم مؤسسات العدالة الانتقالية ومنظمات المجتمع المدنى، وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام وجهود الوساطة.
- ضمان أن غياب الأمن فى المنطقة لا يهدد أمن الأخرين خارج حدودها من خلال عمليات القرصنة والإرهاب والهجرة غير المشروعة وتهريب المخدرات وغيرها.
- دعم الجهود الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادى لكل دول المنطقة، من أجل تمكينهم من الحد من الفقر وزيادة الرفاهية والاستفادة من العولمة وليس المعاناة منها.
- دعم التعاون السياسى والاقتصادى الإقليمى ودعم الأدوار التى تلعبها المنظمات الإقليمية الفرعية لتحقيق تطورات إيجابية عبر الحدود الوطنية.

وأكد الإطار الاستراتيجى أن الاتحاد الأوروبى فى إطار صندوق التنمية الأوروبى العاشر 10th EDF قدم نحو ملیارى يورو من خلال الدعم الثنائى لدول

القرن الأفريقى، وأنه لعب دورا مهما عبر إجراء الحوار السياسى مع دول المنطقة، والاستجابة الإنسانية من خلال تقديم أكثر من ٧٦٠ مليون يورو للمنطقة ككل، وكذلك من خلال الاستجابة لأوضاع الأزمات وإدارتها بما فى ذلك تقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقى فى الصومال وفى السودان ونشر عملية بحرية (عملية أطلنطا) لمحاربة القرصنة وعملية تدريب عسكرى فى الصومال. كما أنه ارتبط بشكل فاعل بالحوار مع الشركاء الأساسيين وبعملية وضع منتدى عالمى لمكافحة الإرهاب بما فى ذلك مجموعة عمل خاصة بالقرن الأفريقى [٣٤].

وعيّن الاتحاد الأوروبى مبعوثا خاصا للقرن الأفريقى. وفى ظل تنامى خطر الإرهاب وتماشيا مع الإطار الاستراتيجى للقرن الأفريقى، طرحت المفوضية الأوروبية والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبى للشئون الخارجية وسياسة الأمن فى أواخر أغسطس ٢٠١٢ خطة عمل لمحاربة الإرهاب فى القرن الأفريقى واليمن-EU Counter terrorism Action Plan for the Horn of Africa and Yemen، وأكدت الخطة أنها تهدف إلى زيادة احترام حكم القانون وحقوق الإنسان فى جهود مكافحة الإرهاب داخل الاستراتيجيات والمؤسسات الوطنية والإقليمية، وزيادة التعاون فى مجال فرض القانون، ودعم بناء القدرات لمواجهة الظروف الباعثة على انتشار الإرهاب وزيادة التماسك المجتمعى فى مواجهة التحريض والتجنيد والتطرف العنيف، وزيادة الوعى والقدرات المؤسسية فيما يتعلق بمواجهة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وفى إطار هذه الأهداف أكدت الخطة على ثلاث أولويات للعمل هى: جهود تعزيز حكم القانون فى التعاون لفرض القانون؛ ومحاربة التطرف العنيف ومنع عمليات التجنيد؛ وتعزيز ترتيبات مكافحة غسيل الأموال والتمويل للأنشطة الإرهابية [٣٥].

وحرص الاتحاد الأوروبى على عقد اجتماع وزارى دورى مع الايجاد لمناقشة القضايا المختلفة وفى مقدمتها قضايا السلم والأمن فى المنطقة. وفى الاجتماع السادس الذى عقد فى بروكسل فى أول أبريل ٢٠١٤ ناقش الجانبان الوضع فى القرن الأفريقى بما فى ذلك الصراع فى جنوب السودان والصومال وإريتريا، وكذلك

تمت مناقشة تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للإيجاد والإطار الاستراتيجى الأوروبى للقرن الأفريقى، وحالة ومستقبل التعاون بين الجانبين [٣٦].

وأصدر المجلس الأوروبى فى ٢٠ أكتوبر ٢٠١٥ خطة العمل الإقليمية للقرن الأفريقى للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ EU-Horn of Africa Regional Action Plan التى تحدد الاقتراب الأوروبى الشامل لمعالجة القضايا الرئيسية فى المنطقة. وأكدت الخطة على ضرورة إعطاء أولوية للعمل على مواجهة التحديات التالية: (١) ميل معظم دول المنطقة إلى الصراع وعدم الاستقرار بسبب التخلف وغياب المحاسبة لمؤسسات الدولة، وتعتبر التطورات التى تشهدها المنطقة عاملا إضافيا لزعزعة الاستقرار، وهناك حاجة إلى تشجيع **أطر التعاون والتكامل فى مجال الأمن والتعاون التنموى** بين دول المنطقة (٢) أن الأفراد الذين يعيشون فى فقر مدقع ربما يتجهون **للهجرة** أو الوقوع فريسة للتطرف، وهناك حاجة لدعم شرعية الدول فى القرن الأفريقى من خلال زيادة قدرتها على الوفاء بالخدمات الأساسية لمواطنيها وتوفير الأمن المادى، ومن الضرورى زيادة التعاون مع الشركاء فى المنطقة لمعالجة الأسباب الجذرية وتوفير بدائل للهجرة غير المشروعة والنزوح القسرى (٣) موجة الانجراف نحو التطرف العنيف وضرورة مواجهتها من خلال دعم الهيكل المؤسسى والسياسى القائم على التعددية وقيام الدول ومؤسسات المجتمع المدنى بدور لنشر التسامح الدينى والتعايش المجتمعى ومحاربة التهميش واليأس الذى يدفع نحو التطرف والعنف (٤) العمل على توفير وخلق فرص عمل للشباب تلبى طموحاتهم وتطلعاتهم مع إعطاء قدر من الاهتمام لتمكين النساء ومجابهة التمييز على أساس النوع (٥) أن انتهاكات حقوق الإنسان وغياب حكم القانون والحكم الديكتاتورى يؤدى إلى زيادة إقصاء وظلم وعزل المواطنين، ورغم محاولات الاتحاد الأوروبى لربط دول المنطقة بهذه القضايا فإنها ما تزال بعيدة، وهناك حاجة إلى تشجيع الدول على تحسين نوعية الحكم واحترام حقوق الإنسان وتنفيذ حكم القانون واحترام العملية الديمقراطية [٣٧].

ولتخفيف معاناة اللاجئين والنازحين فى المنطقة، تمت الموافقة فى إطار صندوق ائتمان الاتحاد الأوروبى للطوارئ فى أفريقيا EU Emergency Trust Fund for Africa فى ديسمبر ٢٠١٥ على حزمة إجراءات فى منطقة القرن الأفريقى بقيمه إجمالية تبلغ ٢٥٣ مليون يورو. وتمت الموافقة فى ٢٨ أبريل ٢٠١٦ على حزمة إجراءات أخرى بقيمة ١١٧ مليون يورو لتقديم الدعم للاجئين والنازحين والدول المضيفة فى القرن الأفريقى. واعتبر الاتحاد الأوروبى أن كل ذلك يأتى فى إطار الوفاء بالالتزامات التى تعهد بها خلال قمة فاليتا الأوروبية الأفريقية حول الهجرة (٣٨).

وفى إطار الاستجابة لتفاقم الصراع فى جنوب السودان والحد من آثاره السلبية على السكان، قامت المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى معا بتوفير أكثر من ٤٣% من المساعدات الإنسانية الإجمالية المقدمة للدولة. وبعد تجدد الصراع أعلنت المفوضية الأوروبية فى ٢٨ يوليو ٢٠١٦ تقديم ٤٠ مليون يورو كمساعدات إنسانية طارئة إلى جنوب السودان، وبذلك وصل إجمالى المساعدات التى قدمتها المفوضية لجنوب السودان منذ بدء عام ٢٠١٦ إلى ١٠٣ ملايين يورو. وأكد المفوض الأوروبى لشئون المساعدات الإنسانية وإدارة الأزمات أن تصاعد أعمال العنف فى جنوب السودان مقلق للغاية ويهدد الوضع الهش فى البلاد، وطالب كافة الأطراف باحترام التزاماتهم وضمان الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية لمن هم فى حاجة إليها، والوقف الفورى لعمليات النهب المنظم غير المقبول للمساعدات الإنسانية (٣٩). ومنذ اندلاع الصراع فى ديسمبر ٢٠١٣ قدمت المفوضية الأوروبية أكثر من ٣٤١ مليون يورو كاستجابة للأزمة الإنسانية المتردية فى جنوب السودان. ووفقا للمفوضية الأوروبية فقد أسفر الصراع (حتى يوليو ٢٠١٦) عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنسانى الدولى، وخلَّف نحو ٢,٤٥ مليون نازح داخل وخارج الدولة من بينهم ١,٦١ مليون نازح داخل الدولة و٨٣١ ألف شخص فروا إلى دول الجوار (٤٠).

- **على مستوى منطقة الساحل الأفريقى**

بدأ الاتحاد الأوروبى منذ عام ٢٠٠٨ يدعو إلى تبنى اقتراب شامل للأمن والتنمية فى منطقة الساحل الأفريقى للاستجابة للتحديات المختلفة التى تواجهها المنطقة. وبعد إرسال بعثات تقصى حقائق مشتركة إلى كل من موريتانيا ومالى والنيجر على المستويين السياسى والفنى، وبعد مطالبة مجلس الشئون الخارجية فى ٢٥ أكتوبر ٢٠١٠ للممثل الأعلى للاتحاد الأوروبى بالتعاون مع المفوضية الأوروبية بإعداد إستراتيجية حول المنطقة، تبنى الاتحاد الأوروبى فى ٢١ مارس ٢٠١١ إستراتيجية الأمن والتنمية فى الساحل EU Strategy for Security and Development in the Sahel. وقد بدأت الإستراتيجية بالتأكيد على أربع نقاط رئيسية هى: أولاً: أن الأمن والتنمية فى منطقة الساحل لا يمكن أن يكونا منفصلين، وأن مساعدة دول المنطقة على تحقيق الأمن هو جزء مكمل لعملية تمكين اقتصاداتها من النمو والحد من الفقر. وثانياً: أنه يمكن تحقيق الأمن والتنمية فى منطقة الساحل فقط من خلال التعاون الإقليمى التام، وأن هذا التعاون لايزال ضعيفا وأقل من المستوى المطلوب وأن الاتحاد الأوروبى يمكن أن يلعب دورا فى دعمه وتشجيعه. وثالثاً: أن كل دول المنطقة سوف تستفيد من عملية بناء القدرات الشاملة بما فى ذلك التعاون فى مجال الأمن والتنمية. ورابعاً: أن الاتحاد الأوروبى لديه دور مهم لكى يلعبه سواء فيما يتعلق بتشجيع التنمية الاقتصادية من أجل شعوب منطقة الساحل أو مساعدتهم على تحقيق بيئة أكثر أمنا يمكن خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية وتكون خلالها مصالح مواطنى الاتحاد الأوروبى أكثر حماية [٤١].

وأكدت الإستراتيجية أن التحديات المختلفة التى تعانى منها المنطقة، بما فيها انتشار الأسلحة والحركات الإرهابية والفقر والفساد وعمليات التهريب غير المشروعة، لا تؤثر فقط على السكان المحليين وإنما تؤثر أيضا بشكل متزايد ومباشر على مصالح المواطنين الأوروبيين. وحددت الاستراتيجية أهدافاً يتراوح مداها الزمنى من

٥-١٠ سنوات، وهى تتعلق بتعزيز الاستقرار السياسى والأمن والحكم الجيد والتماسك الاجتماعى داخل دول المنطقة، وتوفير الفرص الاقتصادية والتعليم، وتوفير المناخ الملائم للتنمية المستدامة، وتقليل التوتر الداخلى ومواجهة التحديات التى تفرضها الحركات المتطرفة العنيفة وطردها من المنطقة. كما حددت أهدافاً قصيرة المدى (٣ سنوات) وهى تتعلق بتحسين الخدمات للمواطنين فى مناطق الصراع، وزيادة فرص التعليم، وتقليل الهجمات الإرهابية، والحد من قدرات الشبكات الإرهابية، وزيادة التنسيق الأمنى والقدرات الأمنية لدول المنطقة. وأكدت الاستراتيجية أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب قيام الاتحاد الأوروبى بشكل فعال بتعزيز وتشجيع المسئولية الأفريقية African Responsibility والملكية الأفريقية African Ownership خاصة للاتحاد الأفريقى والإيكواس(٤٢).

وركزت الإستراتيجية بالأساس على الدول الأكثر تأثرا بالتحديات الأمنية المشتركة وهى: مالى، موريتانيا، النيجر، كما أخذت فى الاعتبار السياق الإقليمى الأوسع الذى يمتد لدول أخرى مثل تشاد ودول المغرب العربى ودول غرب أفريقيا. وحددت أربعة خطوط استراتيجية للعمل Strategic Lines of Action متكاملة، وهى (٤٣):

- التنمية، والحكم الجيد، وتسوية الصراعات الداخلية.
- التنسيق السياسى والدبلوماسى بين دول المنطقة للوصول إلى رؤية واستراتيجية مشتركة لمعالجة التحديات الأمنية العابرة للحدود وتحديات التنمية.
- الأمن وحكم القانون، لتعزيز القدرات فى مجال الأمن وفرض القانون لمواجهة التهديدات الإرهابية والجرائم المنظمة بطرق أكثر كفاءة وتخصصية.
- الحرب ضد التطرف العنيف والراديكالية، وزيادة مرونة المجتمعات لمواجهة التطرف، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين وخاصة للمجموعات المهمشة.

وتعهد الاتحاد الأوروبى بتوفير التمويل اللازم لتنفيذ أهداف استراتيجيته للأمن والتنمية فى الساحل الأفريقى، وفى هذا الصدد تم تخصيص ٦٥٠ مليون يورو، من

بينها ٤٥٠ مليون يورو للدول الثلاث محل التركيز والمستوى الإقليمى الأوسع لغرب أفريقيا، بالإضافة إلى ٢٠٠ مليون يورو لدول المغرب العربى [٤٤].

وكان الاتحاد الأوروبى قد خصص أكثر من ١,٥٩ مليار يورو لمالى وموريتانيا والنيجر فى إطار صندوق التنمية الأوروبى العاشر (٢٠١٣-٢٠٠٧)، وكذلك سعى فى إطار استراتيجيته لمنطقة الساحل إلى حشد موارد مالية إضافية للمشروعات ذات الصلة بالأمن والتنمية فى المنطقة، وقدم ميزانية قدرها ١٦٧ مليون يورو للبعثة الأمنية التى تم نشرها فى النيجر فى عام ٢٠١٢ EUCAP Sahel Niger للمساعدة فى جهود محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة فى المنطقة. ويعتبر الاتحاد الأوروبى أكبر طرف دولى مساهم فى تنمية مالى، فخلال مؤتمر المانحين الدوليين الذى عقد فى بروكسل فى ١٥ مايو ٢٠١٣ من أجل مالى، تعهد المجتمع الدولى بتقديم ٣,٢ مليار يورو كان من بينها ٥٢٣ مليون يورو من جانب المفوضية الأوروبية [٤٥]، وبلغ إجمالى ما تعهد الاتحاد الأوروبى بتقديمه خلال المؤتمر نحو ١,٢٨ مليار يورو، وأكد اجتماع المتابعة الأوروبى الذى عُقد فى سبتمبر ٢٠١٤ أن نصف هذا المبلغ تم انفاقه بالفعل [٤٦].

وقرر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى فى ١٧ مارس ٢٠١٤ توسيع استراتيجية الساحل لتشمل بوركينا فاسو وتشاد، كما طالب الوزراء بضرورة تطوير خطة عمل إقليمية جديدة لتنفيذ الاستراتيجية خلال الفترة القادمة، وبالفعل تبنى وزراء الخارجية فى ٢٠ أبريل ٢٠١٥ خطة العمل الإقليمية للساحل ٢٠١٥-٢٠٢٠ Sahel Regional Action Plan (RAP)، وفيما بعد (فى يونيو ٢٠١٦) تمت مراجعتها وتحديثها [٤٧].

وتقدم الخطة RAP إطاراً كلياً لتنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبى لمنطقة الساحل من خلال تحديد الأفعال والمبادرات خلال السنوات القادمة، والتنسيق بين الأدوار المختلفة التى يقوم بها الاتحاد الأوروبى فى المنطقة، وضمان أن السياسات والوسائل والأدوات تعمل معا من أجل نفس الأهداف للوصول إلى نتائج أفضل

والتنسيق الكامل مع الدول الأعضاء. وأكدت الخطة على ضرورة تركيز الجهود خلال المرحلة القادمة على أربعة مجالات أساسية هى [٤٨]:

- منع ومواجهة التطرف، وفى هذا الإطار يقوم الاتحاد الأوروبى والدول الأعضاء بتطوير برامج تستهدف مناطق جغرافية معينة أو جماعات محددة حيث يكون التطرف وعملية التجنيد متركزا فيها، وكذلك يتم دمج منع ومواجهة التطرف فى العمل التنموى، وتطوير وتنفيذ مشروعات منع محددة Prevent-Specific Projects بما فى ذلك الوصول إلى الموارد، بالإضافة إلى إجراء دراسة حول أثر السلفية والوهابية على المنطقة. ودعم تطوير قدرات وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدنى والسلطات المحلية، والتركيز على الأسباب الجذرية للتطرف مثل الفقر المدقع والبطالة وضعف النظم التعليمية.
- خلق الظروف الملائمة للشباب، من خلال توفير التعليم والتدريب وفرص العمل والمساواة بين الجنسين، وذلك كبديل للأنشطة غير المشروعة والأفعال المتطرفة. وتقديم تحليلات ودراسات حول كيفية دعم الشباب كعوامل للتغيير الإيجابى.
- الهجرة والتنقل، حيث يتحرك السكان هربا من الفقر والصراع وبحثا عن الحماية من الملاحقة أو الأذى وطمعا فى بناء حياة أفضل، وفى هذا الإطار تكون المواجهة من خلال تعزيز الرابطة بين التنمية والهجرة، وعبر الاقترابات الجماعية التى تعالج التحديات السكانية المختلفة فى المنطقة.
- إدارة الحدود ومحاربة التجارة غير المشروعة والجريمة الدولية المنظمة، حيث يقوم الاتحاد الأوروبى بالتنسيق مع الدول الأعضاء بالتركيز على تعزيز التعاون عبر الحدود وتبادل المعلومات، فضلا عن تشجيع البعثات الأوروبية المدنية المنتشرة فى المنطقة على تقديم الدعم للجهود المحلية الرامية إلى تطوير قدرات إدارة الحدود وزيادة التنسيق الدولى فى هذا الإطار.

وأكدت الخطة أن الميزانية الإرشادية التى تم وضعها لدول الساحل الخمسة (موريتانيا، النيجر، مالى، بوركينا فاسو، وتشاد) فى صندوق التنمية الأوروبى الحادى

عشر للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ قد بلغت نحو ٢,٤٧ مليار يورو، وأن جزءاً مهماً من البرامج المحددة يساهم فى تنفيذ خطة العمل الإقليمية للساحل، بالإضافة إلى أن بعض الأموال من البرنامج الإرشادى لغرب أفريقيا وبرنامج عموم أفريقيا الجديد New Pan-African Programme (PANAF) وآلية تعاون التنمية Development Cooperation Instrument (DCI) يمكن تخصيصها لتمويل مشروعات وأنشطة فى منطقة الساحل [٤٩].

وبعد مرور عام كامل على تبنى خطة العمل الإقليمية RAP لازالت الأولويات التى حددتها الخطة صالحة للمرحلة الراهنة. وقد ساند الاتحاد الأوروبى التطور الإقليمى المتمثل فى إنشاء مجموعة الخمسة G5 Sahel فى ديسمبر ٢٠١٤ (التى تضم موريتانيا، مالى، بوركينا فاسو، النيجر، وتشاد)، والتى تسعى إلى تنسيق السياسات الأمنية والتنموية للدول الخمسة، وضبط المناطق الحدودية التى يقل فيها وجود الدولة وتقل فيها قدرة السكان المدنيين على مواجهة الجماعات الإرهابية وجماعات التهريب. وقد شارك الممثل الخاص للاتحاد الأوروبى للمنطقة EUSR بشكل فعال فى البرامج والمنتديات الوزارية لمجموعة الخمسة فى مجال السلم والأمن والشباب والبنية الأساسية، كما لعب دورا فعالا فى عقد اجتماع دورى بين وزراء خارجية مجموعة الخمسة والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبى نائب رئيس المفوضية. وخلال قمة انجامينا التى عقدت فى ٢٠ نوفمبر ٢٠١٥ وشاركت فيها فيدريكا موغيرينى تم تبنى خارطة طريق الاتحاد الأوروبى ومجموعة الخمسة EU-G5 Sahel Roadmap [٥٠].

وفى إطار دعم اتفاقات السلام فى مالى من خلال تحسين التكيف والمرونة والوصول للخدمات الأساسية فى المناطق الشمالية طرحت إدارة التعاون الدولى والتنمية فى المفوضية الأوروبية فى ١٤ يناير ٢٠١٦ مشروعا بقيمة ٢٠ مليون يورو على مدار فترة مدتها ثلاث سنوات [٥١]. وأعلنت المفوضية الأوروبية فى ١٤ يوليو ٢٠١٦، خلال زيارة المفوض الأوروبى للمساعدات الإنسانية وإدارة الأزمات

كريستوس ستيليانيدز Christos Stylianides إلى النيجر، عن تقديم مساعدات إنسانية جديدة قيمتها ١٤٥ مليون يورو إلى سبع دول من منطقة الساحل وهى: بوركينا فاسو (١٥,٣ مليون يورو)، الكاميرون (٢ مليون يورو)، تشاد (٤١ مليون يورو)، مالى (١٧,٥ مليون يورو)، موريتانيا (١٠,٧ مليون يورو)، النيجر (٢٩ مليون يورو)، السنغال (٦,٤ مليون يورو)، والبرامج الإقليمية لغرب أفريقيا (٢٣,٦ مليون يورو). وأكد المفوض الأوروبى أن هذه الأموال الجديدة سوف تساعد على توفير التغذية الأساسية والرعاية الصحية والعلاج للأطفال صغار السن وأمهاتهم، إلى جانب توفير التدريب والدعم للمراكز الصحية. وقد ساندت المفوضية الأوروبية ودعمت إنشاء التحالف العالمى للصمود The Global Alliance for Resilience (AGIR) فى غرب أفريقيا الذى وضع هدف الوصول بالفقر إلى مستوى الصفر Zero Hunger فى المنطقة بحلول عام ٢٠٣٢ [٥٢].

- **على مستوى منطقة غرب أفريقيا**

إلى جانب اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبى وغرب أفريقيا EU-West Africa Economic Partnership Agreement (EPA) التى تم التوصل إليها فى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ بعد عشر سنوات من العمل المشترك، هناك حوار سياسى وزارى يعقد سنويا بين الاتحاد الأوروبى ومنظمة الإيكواس لمناقشة القضايا ذات الإهتمام المشترك ومن بينها قضايا السلم والأمن. وكان على رأس القضايا التى تمت مناقشتها خلال اجتماع أبوجا الذى عقد فى ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤ التطورات الإقليمية على صعيد السلم والأمن [٥٣]. ويُعد هذا الحوار السياسى أحد الركائز الثلاثة التى تستند عليها الشراكة بين الاتحاد الأوروبى وغرب أفريقيا، إلى جانب التعاون التنموى، والتعاون التجارى الذى تعكسه اتفاقية الشراكة الاقتصادية EPA.

وجاء السلم والأمن والاستقرار الإقليمى على رأس الأولويات الأربعة التى حددها البرنامج الإرشادى الإقليمى لغرب أفريقيا The Regional Indicative Programme (RIP) for West Africa فى صندوق التنمية الأوروبى الحادى عشر، وقد بلغت مخصصات هذا البرنامج خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ نحو ١,١٥ مليار يورو. وحدد البرنامج فى إطار الأولوية الأولى المتعلقة بالسلم والأمن والاستقرار الإقليمى (والتى خصص لها ٢٥٠ مليون يورو) أهدافاً فرعية تمثلت فى: (٥٤)

١- تقوية آليات تعزيز السلم والاستقرار وعمليات ما بعد الأزمة، وذلك من خلال:
- المكون الأول: بناء قدرات وتطوير خبرة قسم الشئون السياسية والسلام والأمن داخل الإيكواس.
- المكون الثانى: دعم ومساندة الإيكواس فى ممارستها للتفويض الممنوح لها فى إطار آلية السلم والأمن الأفريقى APSA، بما فى ذلك خلق الظروف الملاءمة للتفعيل الكامل للقوات الأفريقية الجاهزة لغرب أفريقيا، وتمويل وتعبئة مراكز التدريب الإقليمى.
- المكون الثالث: بناء قدرات الإيكواس فى مجال منع الصراع والوساطة، بما فى ذلك تحسين آلية الإنذار المبكر الإقليمية.
- المكون الرابع: تطوير جهود الإيكواس الرامية إلى تعزيز الاستقرار والديمقراطية وحكم القانون.
- المكون الخامس: دعم التدخل فى أوقات الأزمات وما بعد الأزمات وفى الصراعات.

٢- دعم المبادرات الإقليمية التى تواجه التهديدات الرئيسية للسلم والأمن والاستقرار، بما فى ذلك:
- المكون الأول: دعم التنسيق والتعاون بين الأجهزة الأمنية.
- المكون الثانى: تنفيذ استراتيجية الإيكواس لمنطقة الساحل.

- المكون الثالث: تنفيذ استراتيجية الإيكواس للأمن البحرى فى خليج غينيا.
- المكون الرابع: تنفيذ البرامج التى تتعامل مع تهديدات محددة أخرى تواجه المنطقة مثل الإرهاب والتطرف الدينى، الجرائم البحرية، تهريب المخدرات، الفساد وغسيل الأموال، وانتشار الأسلحة الصغيرة، ومحاربة الجرائم المنظمة بما فيها الاتجار بالبشر.

وقد بلغت قيمة مخصصات هذا البرنامج الإرشادى فى صندوق التنمية الأوروبى العاشر نحو ٥٩٧ مليون يورو، وكان أحد القطاعين المحوريين محل الاهتمام هو الحكم السياسى الجيد والاستقرار الإقليمى، وفى إطار هذا القطاع تم التركيز على دعم قدرات منظمة الإيكواس فى عدة ميادين من بينها تفعيل القوات الأفريقية الجاهزة التابعة للإيكواس، وحل مشلات ما بعد الصراع وتطوير الدبلوماسية الوقائية ودعم السلام، والتعاون فيما بين الاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة لدعم قدرة الإيكواس على تنفيذ الإجراءات المختلفة فى المنطقة، بالإضافة إلى دعم إدارة الهجرة ومحاربة الهجرة غير المشروعة (٥٥).

- **على مستوى منطقة وسط أفريقيا**

الاتحاد الأوروبى ملتزم بشراكة طويلة المدى مع منطقة وسط أفريقيا التى تضم عشر دول إلى جانب المنظمات الإقليمية الفرعية فى المنطقة وعلى رأسها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ECCAS. وقد تم تخصيص نحو ثلاثة مليارات يورو للمنطقة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠. وظل الاتحاد الأوروبى مهتما بإعادة الاستقرار إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ودعم عملية التحول السياسى التى حظيت بموافقة دول المنطقة والشركاء الدوليين. وعقد الاتحاد الأوروبى فى الثانى من أبريل ٢٠١٤ (على هامش قمة الاتحاد الأوروبى- أفريقيا) قمة مصغرة حول أفريقيا الوسطى شارك فيها بان كى مون الأمين العام للأمم المتحدة. وفى إطار الاستجابة للأزمة فى أفريقيا الوسطى قام الاتحاد الأوروبى بحشد واستخدام وسائل متعددة بما فى ذلك نشر عملية

عسكرية فى بانجى، ومساندة المبادرات الرامية إلى إجراء حوار وتخفيف التوتر وبناء الثقة بين الجماعات المحلية، وتبنى مبادرات لبدء حوار سياسى للتوصل لحل دائم للصراع، وكذلك إطلاق صندوق ائتمان تنموى متعدد المانحين (فى ١٥ يوليو ٢٠١٤) لتيسير عملية التحول من الإستجابة الطارئة إلى مساعدات التنمية طويلة الأجل، وبحلول نهاية ٢٠١٤ حصل الصندوق على نحو ٥٠ مليون يورو من المفوضية الأوروبية وفرنسا وألمانيا وهولندا [٥٦].

وبعد توقيع إطار التعاون والسلم والأمن للكونغو الديمقراطية ودول منطقة البحيرات العظمى (فى فبراير ٢٠١٣)، ساند الاتحاد الأوروبى تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية المرتبطة بالاتفاق، وفى يوليو ٢٠١٤ تبنى مجلس الاتحاد الأوروبى توصيات متعلقة بمنطقة البحيرات العظمى، وأكد إصرار الاتحاد الأوروبى على المساهمة فى السلم والاستقرار والتنمية فى المنطقة. وظل الاتحاد الأوروبى فاعلا محوريا فى عملية إصلاح قطاع الأمن فى الكونغو الديمقراطية. ونتيجة لتوتر الأوضاع فى بوروندى عقد الاتحاد الأوروبى خلال عام ٢٠١٤ مجموعة اجتماعات للحوار السياسى مع بوروندى (فى ١٤ مارس، و٥ يونيو، ١٧ أكتوبر، ٩ ديسمبر) وأكد خلالها على الحاجة إلى تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وفتح المجال لمشاركة كافة الأحزاب السياسية، واحترم الحقوق السياسية [٥٧].

- **منطقة شمال أفريقيا**

يتعامل الاتحاد الأوروبى مع منطقة شمال أفريقيا ككل عبر آلية الاتحاد من أجل المتوسط The Union for the Mediterranean، والذى يسعى إلى تعزيز الحوار والتعاون الأورومتوسطى الذى يضم إلى جانب دول شمال أفريقيا دول الاتحاد الأوروبى ودول منطقة الشرق الأوسط (بإجمالى ٤٣ دولة). وفى ظل تنامى التحديات ذات الطابع الأمنى التى تواجه المنطقة، بما فى ذلك الإرهاب والتطرف وتدفقات اللاجئين والهجرة غير المشروعة، بات واضحا لدى الاتحاد من أجل المتوسط أن

هذه التحديات الإقليمية تتطلب حلولا إقليمية، وفى هذا الإطار أكد وزراء خارجية الدول الأعضاء فى اجتماعهم المنعقد فى برشلونة فى ٢٦ نوفمبر ٢٠١٥ التزامهم المشترك بالعمل معا فى إطار تعاون إقليمى قوى وفعال لمعالجة هذه التحديات [٥٨]. وأكدت فيدريكا موغيرينى، خلال مؤتمر صحفى عقد بعد انتهاء الجلسة الأولى للاجتماع، أن دول المنطقة تواجه نفس المشكلات (الإرهاب، والتطرف وتدفقات اللاجئين)، ودعت إلى الوحدة لحل تلك المشكلات، وأكدت أن التكامل الاقتصادى الجيد يمثل أولوية فى معالجة الإرهاب والتطرف والهجرة [٥٩].

- **منطقة الجنوب الأفريقى**

يقيم الاتحاد الأوروبى شراكة مع منظمة السادك SADC، وخلال الحوار السياسى بين الاتحاد الأوروبى والسادك EU-SADC Political Dialogue الذى عُقد على مستوى الوزراء فى لوكسمبرج فى ٢٧ أكتوبر ٢٠١٥، أكد الطرفان التزامهما بتعزيز الحوار السياسى والتعاون فى إطار شراكتهما، وإجراء مناقشات مركزة حول كيفية استخدام وتطوير الإمكانيات الكاملة لهذه الشراكة فى المجالات الأساسية للتعاون والتى تتمثل فى أولاً: خلق الاستثمار وفرص العمل والنمو الاقتصادى المستدام، ثانياً: تعزيز الاستقرار والسلم والأمن، وثالثاً: التعاون بشكل أكثر فاعلية حول التحديات العالمية مثل التغير المناخى والهجرة [٦٠].

وأكد البيان المشترك الصادر عن الاجتماع فيما يخص تعزيز الاستقرار والسلم والأمن، تعهد الطرفين بمواصلة بناء الثقة وتعزيز التعاون لمواجهة التحديات القارية للسلم والأمن والتى تعتبر حيوية بالنسبة للاستقرار الاقتصادى والنمو، واتفق الطرفان على تعزيز شراكتهما من أجل نشر السلم والأمن، بما فى ذلك دعم الدول الأعضاء التى تواجه تحديات سياسية مثل مملكة ليسوتو والكونغو الديمقراطية ومدغشقر. كما أكد الطرفان رغبتهما فى إجراء مباحثات وتبادل الخبرات فى المجالات محل الاتفاق المتبادل (مثل مراقبة الانتخابات، والتحكم فى الحدود، والجريمة العابرة للحدود) لكى

يتم تعبئة التمويل بشكل كفء من البرنامج الإرشادى الإقليمى RIP إلى برنامج السادك للسلم والأمن SADC's Agenda on Peace and Security. كما رحّب السادك بإستئناف تقديم الدعم التنموى إلى زيمبابوى بعد إلغاء المادة ٩٦ من العقوبات المفروضة عليها، وطالب بإلغاء غير مشروط لكل العقوبات المفروضة على زيمبابوى. كما اعترف الطرفان بأن الهجرة هى تحدى عالمى وتتطلب إستجابة عالمية، وأكدا على أهمية العمل معا كشركاء لمواجهة العمليات العابرة للحدود وقضايا الهجرة بطريقة شاملة، وأن الهجرة عبر الممر الجنوبى Southern Corridor إلى الجنوب الأفريقى مشابهة تماما إلى الهجرة عبر الممر الشمالى Northern Corridor نحو أوروبا، وأن التدفقات فى الاتجاهين تنبع جزئيا من منطقة واحدة وهى القرن الأفريقى [٦١].

وأكد برنامج الإرشاد الإقليمى RIP لمنطقة الجنوب الأفريقى (وشرق أفريقيا، والمحيط الهندى) أن الاستقرار السياسى هو شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأن التعاون والتكامل الاقتصادى يلعبان دورا متزايدا فى منع الصراعات بين الدول الأفريقية وداخلها، وفى معالجة الأسباب المختلفة لعدم الاستقرار الإقليمى، وفى بناء الثقة وتعزيز الفهم المتبادل بين المجموعات المختلفة. وقد حدد البرنامج RIP الذى تم توقيعه فى الرابع من يونيو ٢٠١٥ مبلغ ١,٣٣ مليار يور خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ لمنطقة الجنوب الأفريقى وشرق أفريقيا والمحيط الهندى. وفيما يتعلق بمنطقة الجنوب الأفريقى حدد البرنامج RIP ثلاث أولويات جاء فى مقدمتها السلم والأمن والاستقرار الإقليمى، وفى هذا الإطار أكد البرنامج على الأهداف الفرعية التالية [٦٢]:

١- تعزيز البنية الأساسية للسلم والأمن فى منطقة السادك، وذلك من خلال:

- الدعم المستمر لقدرة السادك على تنظيم وإدارة الانتخابات فى المنطقة.
- زيادة محاسبة السلطات الإقليمية فى المنطقة من خلال زيادة التفاعل بين أجهزة السادك ومنظمات المجتمع المدنى.

- زيادة قدرات سكرتارية السادك فى مجال مراقبة التهديدات ومنع وتسوية المنازعات والصراعات بطريقة سلمية، واستمرار دعم وحدة الوساطة، وزيادة الاهتمام بالدور الإيجابى للمرأة فى تسوية الصراعات وتحديدا فى جهود الوساطة، وتعزيز نظام الإنذار المبكر.

٢- تعزيز الاستقرار الإقليمى من خلال زيادة احترام حكم القانون وتعزيز الأمن العام عبر إقليم السادك، وذلك من خلال:

- زيادة القدرة على تحقيق الأمن والسلامة عبر الحدود، وذلك من خلال البرامج التدريبية المشتركة، والأعمال المشتركة لمواجهة الجرائم العابرة للحدود.
- تطوير نموذج يقوم على دمج الاقترابات المختلفة المتكاملة للأمن والسلامة عبر الحدود، ويأخذ فى حسبانه الرابطة بين الأمن والتكامل الاقتصادى والتجارة والهجرة، وهذا الاقتراب المتكامل يعالج الآثار السلبية للهجرة والتكامل الاقتصادى انطلاقا من الآثار الإيجابية.

## المحور الثالث: سياسات وآليات الاتحاد الأوروبى فى مجال السلم والأمن على مستوى القارة الأفريقية ككل

هناك تشابه بين المنظور الأوروبى والمنظور الأفريقى المعلن فى الربط بين التنمية والأمن، فعلى **الجانب الأفريقى** أكدت وثيقة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "النيباد NEPAD" التى تبناها القادة الأفارقة فى عام ٢٠٠١ أن القادة الأفارقة أدركوا من تجارب الماضى أن السلم والأمن (والديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية السليمة) هى شروط لازمة لتحقيق تنمية مستدامة، وتعهدوا بالعمل بشكل فردى وجماعى على تعزيز هذه المبادئ فى بلدانهم والأقاليم الفرعية والقارة الأفريقية ككل. كما تضمنت الوثيقة فى داخلها على مبادرة متعلقة

بالسلم والأمن مكونة من ثلاثة عناصر أولها تعزيز الظروف طويلة المدى للتنمية والأمن [٦٣].

وعلى **الجانب الآخر**، أكدت استراتيجية الاتحاد الأوروبى من أجل أفريقيا EU Strategy for Africa، التى أطلقها الاتحاد فى ١٢ أكتوبر ٢٠٠٥ للتعامل مع أفريقيا ككيان واحد ولتقديم إطار شامل متكامل وطويل المدى لعلاقات الاتحاد مع القارة الأفريقية، أنه خلال العقود القليلة الماضية أدت الصراعات العنيفة فى أفريقيا إلى تدمير حياة ملايين الأفراد وعقود من التنمية الاقتصادية؛ ولذلك أصبح هناك اعتراف عالمى بأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون سلام وأمن، فهما شروط ضرورية مسبقة ولازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وأكدت الاستراتيجية على ضرورة قيام الاتحاد الأوروبى بتصعيد جهوده الرامية إلى تعزيز السلم والأمن خلال كل مراحل دورة الصراع Conflict Cycle بداية من منع الصراع ومرورا بإدارة وحل الصراع وصولا إلى إعادة البناء فى مرحلة ما بعد الصراع، فضلا عن تعزيز الإدارة السليمة للموارد الأفريقية؛ لأنه بذلك يعالج الأسباب الأساسية البيئية للعديد من الصراعات الأفريقية. وأكدت الاستراتيجية أن الأمن بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ احتل أولوية مطلقة على مستوى العالم ككل، وعلى خلفية معاناة بعض الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى ودول شمال أفريقيا من الهجمات الإرهابية صار أمن المواطنين أولوية أساسية لكل من أوروبا وأفريقيا، وأصبح معترفا أن ضمان الأمن واحترام حكم القانون والعدل واحترام حقوق الإنسان أولويات أساسية مشتركة [٦٤].

وأقام الاتحاد الأوروبى **شراكة مع القارة الأفريقية فى مجال السلم والأمن** Africa-EU Partnership on Peace and Security للتعامل مع قضايا السلم والأمن ليس فقط على مستوى القارة الأفريقية وإنما أبعد من ذلك، وقامت الشراكة على أساس أن السلم والأمن مهمان بالنسبة للتنمية المستدامة والتقدم، وركزت على ثلاثة أهداف محددة أعطتها الأولوية الكاملة وهى: [٦٥]

أ- **تعزيز الحوار حول تحديات السلم والأمن؛** وذلك بهدف الوصول إلى مواقف مشتركة وتطبيق اقترابات مشتركة فى مواجهة تحديات السلم والأمن فى أفريقيا وأوروبا والعالم. وهذا من شأنه تعميق الفهم المشترك لأسباب الصراعات وسبل حلها، وتعزيز التعاون فى مجال منع وإدارة وحل الصراعات وعمليات إعادة البناء على المدى الطويل فى مرحلة ما بعد الصراع وبناء السلم، وزيادة التنسيق بين المبادرات القارية والإقليمية، وزيادة مستوى التعاون والتأثير الأوروبى الأفريقى على المستوى العالمى. ولتحقيق ذلك لابد من عقد حوار منتظم حول كل القضايا ذات الصلة بالسلم والأمن وعلى المستويات الفنية والسياسية رفيعة المستوى، وعقد مشاورات بين اللجنة السياسية والأمنية فى الاتحاد الأوروبى ومجلس السلم والأمن الأفريقى، وعقد مباحثات خاصة على أعلى مستوى سياسى لتبادل وجهات النظر، وتعزيز بناء القدرات والتعاون فى محاربة الإرهاب، وزيادة مستوى تبادل التقارير والتحليلات حول الأزمات والصراعات، وزيادة وعى المنظمات غير الحكومية فى الجانبين بمسألة حقوق الإنسان والأطفال المتأثرين بالصراعات، وإرسال بعثات تقييم مشتركة Joint Assessment Missions لمناطق الصراع.

ب- **التفعيل الكامل لآلية السلم والأمن الأفريقى** African Peace and Security Architecture (APSA) حتى تتمكن من مواجهة تحديات السلم والأمن فى أفريقيا، وهذا يتضمن تفعيل نظام الإنذار المبكر القارى ولجنة الحكماء والقوات الأفريقية الجاهزة، وتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقى والآليات الإقليمية.

ج- **ضمان توفير التمويل المتوقع لعمليات دعم السلام التى يقودها الأفارقة؛** وذلك لتمكين الاتحاد الأفريقى والآليات الإقليمية من الناحية المالية من التخطيط والتنفيذ لتلك العمليات.

واستخدم الاتحاد الأوروبى مجموعة من الآليات للتعامل مع قضايا السلم والأمن الأفريقى بعضها أكثر اتساعا بحيث لا يقتصر على معالجة قضايا السلم والأمن فقط وإنما يعطيها الأولوية إلى جانب قضايا أخرى متنوعة، وبعضها أكثر تحديدا ويعالج فقط قضايا السلم والأمن الأفريقى. وفيما يلى توضيح لأهم تلك الآليات.

### ١- آلية قمة الاتحاد الأوروبى – أفريقيا EU-Africa Summit

على نحو يتماشى مع الهدف الأول سالف الذكر للشراكة الأوروبية الأفريقية فى مجال السلم والأمن، فإن قمة الاتحاد الأوروبى– أفريقيا تعتبر آلية مهمة للحوار حول قضايا السلم والأمن الأفريقى (وغيرها من القضايا)، فعلى مدار القمم الأربعة التى تم عقدها كانت قضايا السلم والأمن الأفريقى أحد البنود المحورية المطروحة للنقاش ضمن جدول الأعمال وضمن الوثائق الصادرة عن تلك القمم. وفى هذا الصدد، أكد إعلان القاهرة الصادر عن القمة الأولى التى عقدت فى يومى الثالث والرابع من أبريل ٢٠٠٠، بين أمور أخرى، على اعتراف الجانبين بأن السلم والأمن والاستقرار هى شروط ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتم التأكيد على الدعم الكامل للجهود التى تقوم بها منظمة الوحدة الأفريقية لتعزيز السلم والأمن والاستقرار فى أفريقيا، وكذلك الحاجة لجهود إضافية لمنع الصراعات العنيفة فى المراحل المبكرة من خلال معالجة أسبابها الجذرية وزيادة قدرات المنظمات الإقليمية والدولية على الاستجابة المبكرة والعمل الفورى لمنع الصراعات. وأكد الإعلان أنه تم الاتفاق على أن الهدف الأساسى فى مرحلة ما بعد الصراع هو مساعدة الدول على إنهاء اعتمادها على مساعدات الطوارئ وعودتها إلى طريق التنمية، والاعتراف بالحاجة إلى تطبيق برامج نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة دمجهم DDR فى مرحلة ما بعد الصراع خاصة للأطفال الجنود. كما أعرب الجانبان عن إصرارهما على إزالة الإرهاب بكافة صوره. وعبّر البيان عن بالغ القلق إزاء استمرار الصراعات فى عدد من الدول الأفريقية مثل أنجولا وبوروندى وجزر القمر والكونغو الديمقراطية،

وسيراليون والصومال والسودان والصحراء الغربية، والصراع بين إريتريا وإثيوبيا، وأكد أن هذه الصراعات تهدد السلم والاستقرار الإقليمى والأمن الدولى وتعرقل تطلعات الشعوب الأفريقية للسلم والرخاء والتنمية [٦٦].

وأكد إعلان لشبونة Lisbon Declaration، الصادر عن القمة الثانية التى عقدت فى يومى الثامن والتاسع من ديسمبر ٢٠٠٧، أن الجانبين أصبح لديهما إدراك وفهم متزايد للاعتماد المتبادل بينهما، وأنهما مصرون على العمل معا لمواجهة التحديات السياسية الراهنة، وبناء شراكة سياسية استراتيجية جديدة بينهما تتجاوز العلاقة التقليدية وتقوم على أساس القيم والأهداف المشتركة فى مسعاهما للسلم والاستقرار والديمقراطية وحكم القانون والتنمية [٦٧]. وأكد إعلان طرابلس الصادر عن القمة الثالثة التى انعقدت فى يومى ٢٩-٣٠ نوفمبر ٢٠١٠، أن السلم والأمن يظلان حجر الزاوية (الركيزة) فى التعاون بين الجانبين، وأنهما ملتزمان بالتفعيل الكامل لآلية السلم والأمن الأفريقى بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، إلى جانب الاتفاق على العمل على توفير التمويل المناسب والمستمر لعمليات السلام التى يقودها الاتحاد الأفريقى. كما تم التأكيد على استمرار الجهود المشتركة لإنهاء الصراع فى الصومال، والعمل معا على دعم وتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقى فى الصومال وقوات الأمن الصومالية والحكومة الصومالية، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية التزام كافة الأطراف السودانية بتنفيذ اتفاق السلام الشامل [٦٨].

وأكد جارى كوينس Gary Quince، رئيس وفد الاتحاد الأوروبى لدى الاتحاد الأفريقى، أنه خلال القمة الرابعة التى عقدت فى بروكسل فى يومى الثانى والثالث من أبريل ٢٠١٤ اتفق الاتحاد الأوروبى وأفريقيا على أن يظل السلم والأمن ميدانا رئيسيا للتعاون فى إطار الشراكة فيما بينهما باعتباره شرطا ضروريا للتنمية والرخاء، فالصراعات وعدم الاستقرار هما فى الواقع العقبات الأساسية أمام التنمية فى العديد من أجزاء وأقاليم القارة الأفريقية، مثل القرن الأفريقى ومنطقة البحيرات العظمى والساحل الأفريقى وغيرها [٦٩].

وأكدت خارطة الطريق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ التى تم اعتمادها خلال القمة الرابعة للاتحاد الأوروبى وأفريقيا على ضرورة تركيز الجهود خلال الفترة محل الاهتمام على خمسة مجالات تحظى بأولوية هى: **السلم والأمن**، الديمقراطية والحكم الجيد وحقوق الإنسان، والتنمية البشرية، والتنمية الشاملة والمستدامة والنمو والاندماج القارى، والقضايا العالمية الطارئة. وفيما يتعلق بالسلم والأمن أكدت خارطة الطريق أن الهدف الاستراتيجى هو ضمان خلق بيئة سلمية آمنة، والمساهمة فى الأمن الإنسانى والحد من الانقسام، وتعزيز الاستقرار السياسى والإدارة الفعالة، وتمكين التنمية المستدامة الشاملة. وأنه لابد من تعزيز الحوار السياسى بين أفريقيا والاتحاد الأوروبى للوصول إلى مواقف مشتركة وتنفيذ اقترابات مشتركة لمواجهة تحديات السلم والأمن فى أفريقيا، وهذا التعاون سوف يتحقق من خلال زيادة التنسيق بين مجلس السلم والأمن الأفريقى واللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبى. وأكدت خارطة الطريق التزام الطرفين بالعمل على تفعيل آلية السلم والأمن الأفريقى، وبناء قدرات المؤسسات الأفريقية فى مجال منع الأزمات وبناء السلام وإعادة البناء فيما بعد الصراع، وزيادة التعاون فى معالجة الأسباب الجذرية للصراعات والإرهاب والتهديدات العابرة للحدود [٧٠].

### ٢- **الإستراتيجية المشتركة لأفريقيا- الاتحاد الأوروبى** Joint Africa-EU Strategy (JAES)

تم اعتماد هذه الاستراتيجية المشتركة JAES فى ديسمبر ٢٠٠٧ خلال القمة الأفريقية الأوروبية الثانية، وتهدف إلى نقل الشراكة بين الجانبين إلى مستوى استراتيجى جديد مبنى على التوافق حول القيم والمصالح والأهداف الاستراتيجية. بمعنى آخر فإن الفكرة الأساسية هى التخلص من علاقة المانح – المتلقى التقليدية Donor-Recipient Relationship بين الجانبين، وتدعيم شراكة متوازنة بينهما

بحيث يصبح الاتحاد الأفريقى والفاعلون الإقليميون الآخرون شركاء حقيقيين للاتحاد الأوروبى وليسوا متلقين للمعونات [٧١].

وحظى السلم والأمن باهتمام كبير داخل الاستراتيجية المشتركة، وجاء على قمة المجالات الثمانية التى أكدت الاستراتيجية على أولويتها وضروة إقامة شراكة بين القارتين فيها. وفى هذا الإطار، تم التأكيد على أن الخبرة التاريخية جعلت أفريقيا وأوروبا يتفهمان أهمية السلم والأمن كشروط مسبقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى هذا الأساس ارتكز التعاون بين القارتين على الحاجة إلى تطوير اقترابات شاملة للأمن، ومنع الصراع، وبناء السلام على المدى الطويل، وحل الصراع، وإعادة البناء فى مرحلة ما بعد الصراع، وهذا مرتبط بالتنمية المستدامة من ناحية معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. وتم التأكيد على أن أفريقيا والاتحاد الأوروبى لديهما اصرار واضح على دفع الشراكة بينهما إلى مستوى استراتيجى جديد ليس فقط من أجل تعزيز السلم والأمن فى كلتا القارتين، وإنما أيضا لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك على المستوى العالمى. وأن تعزيز الحوار والتعاون المؤسسى بين الجانبين ليس فقط من شأنه تعزيز قدرة القارتين على الاستجابة فى الوقت المناسب وبالقدر الكافى للتهديدات المتعلقة بالسلم والأمن، وإنما أيضا تنسيق الجهود على المستوى الدولى وخاصة داخل مجلس الأمن الدولى [٧٢].

وتم التأكيد على تقديم الاتحاد الأوروبى والدول الأعضاء الدعم المستمر والمتزايد للجهود التى يقوم بها الاتحاد الأفريقى لتفعيل آلية السلم والأمن الأفريقى، إلى جانب التأكيد على أن الدعم الذى يقدمه الاتحاد الأوروبى لأفريقيا كان ومازال مسترشدا بمبدأ الملكية الأفريقية. كما تم التأكيد على توفير التمويل المناسب والمستمر للأنشطة التى يقوم بها الاتحاد الأفريقى والمنظمات الإقليمية فى مجال منع وإدارة وحل الصراعات، مع الأخذ فى الاعتبار الإدارة المدنية للأزمات وعمليات إعادة البناء والتنمية فيما بعد الصراعات. وتم الاتفاق على العمل معا على مواجهة تحديات السلم والأمن العالمى مثل الإرهاب الدولى والمرتزقة وتهريب المخدرات والاتجار بالبشر

والتجارة غير المشروعة للموارد الطبيعية، إلى جانب الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وأسلحة الدمار الشامل [٧٣].

وهكذا، فإن الاستراتيجية المشتركة كانت أكثر طموحا وذهبت إلى ما هو أبعد من السلم والأمن الأفريقى والأوروبى وهو السلم والأمن العالمى، ولكن الواقع الفعلى يكشف أن الجانب الأفريقى ظل دوما منشغلا بالأساس بقضايا السلم والأمن الأفريقى.

### ٣- **مؤسسة السلم الأفريقى** African Peace Facility (APF)

بناء على اقتراح قدمه رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقى فى قمة مابوتو (موزمبيق) التى عقدت فى يوليو ٢٠٠٣، قام الاتحاد الأوروبى بإنشاء مؤسسة السلم الأفريقى African Peace Facility (APF) فى عام ٢٠٠٤؛ وذلك لتوفير الدعم والتمويل اللازم لعمليات السلام الأفريقية التى يقوم بها ويقودها الأفارقة، ودعم الشراكة الأوروبية الأفريقية فى مجال السلم والأمن. وتعمل المؤسسة APF وفقا للمبادئ التالية [٧٤]:

- الملكية الأفريقية African Ownership، بمعنى أن المؤسسة سوف تدعم جهود الاتحاد الأفريقى والمنظمات الإقليمية الفرعية الرامية إلى التعامل مع الصراعات الأفريقية، وسوف تُحفز عملية البحث عن حل أفريقى قارى، وهذا سوف يساعد على تعزيز وتدعيم السلطة السياسية للاتحاد الأفريقى بالإضافة إلى إمكانياته الفنية.
- تشجيع التضامن الأفريقى.
- خلق المناخ المناسب لتحقيق التنمية، فلا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون سلام وأمن.

وقد تم تخصيص ميزانية مبدئية مقدارها ٢٥٠ مليون يورو للمؤسسة لتمويل عمليات السلام الأفريقية وبناء قدرات الاتحاد الأفريقى والمنظمات الإقليمية الفرعية

فى مجال السلم والأمن، وتشجيع الاتحاد الأفريقى على تطوير سياسة شاملة للسلم والأمن. وكان المدى الزمنى المتوقع للمؤسسة منذ دخولها حيز النفاذ هو ثلاث سنوات، ولكنها ما تزال قائمة.

وبمرور الوقت صارت مؤسسة السلم الأفريقى APF أحد أهم أدوات تنفيذ الشراكة والتعاون الأوروبى الأفريقى فى مجال السلم والأمن. وبلغ إجمالى قيمة الأموال التى تم تخصيصها للمؤسسة منذ بداية عملها أكثر من ملیارى يورو، وخلال الفترة من ٢٠٠٤ وحتى نهاية عام ٢٠١٥ تم إنفاق نحو ١,٦ مليار يورو بالفعل من تلك المخصصات. وظلت المؤسسة تقدم الدعم للاتحاد الأفريقى والمنظمات الإقليمة الفرعية المخولة بالقيام بدور فى مجال السلم والأمن، ويمكن تصنيف الأنشطة التى تم تمويلها إلى ثلاث فئات هى: عمليات دعم السلام التى يقودها الأفارقة -African led Peace Support Operations (PSOs); وتفعيل آلية السلم والأمن الأفريقى APSA، والمبادرات ذات الصلة بآلية الاستجابة المبكرة Early Response Mechanism (ERM) [٧٥] المتعلقة بمنع وإدارة وتسوية وحل الصراعات.

وقد تم تخصيص النصيب الأكبر من أموال مؤسسة السلم الأفريقى لصالح بعثة الاتحاد الأفريقى فى الصومال AMISOM، والتى استحوزت بمفردها خلال عامى ٢٠١٥/٢٠١٤ على أكثر من ٥١٠ ملايين يورو (انظر الجدول رقم ٣). وفى أواخر عام ٢٠١٥ تم زيادة مخصصات المؤسسة APF للفترة من ٢٠١٤-٢٠١٦ إلى ٩٠٠ ملايين يورو (بعد أن كان المبلغ المبدئى المخصص ٧٥٠ مليون يورو)، وسيكون هناك حاجة إلى ١٥٠ مليون يورو إضافية خلال النصف الثانى من عام ٢٠١٦ [٧٦].

جدول رقم (٣)

**دعم مؤسسة السلم الأفريقى APF لعمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقى والعمليات المُفوَّضَه من الاتحاد خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (بالمليون يورو)**

| العمليات | ٢٠١٤ | ٢٠١٥ | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ |
|---|---|---|---|---|
| عملية ميسكا MISCA فى جمهورية أفريقيا الوسطى | ٥٥ | – | – | – |
| بعثة الاتحاد الأفريقى فى الصومال AMISOM | ٢٢٦ | ٢٨٥ | ٢٤٠ | – |
| قوة المهام الإقليمية لمواجهة جيش الرب للمقاومة Regional Task Force-LRA | – | – | ١ | – |
| قوة المهام المشتركة متعددة الجنسيات التابعة لمفوضية حوض بحيرة تشاد لمواجهة بوكو حرام MNJTF-Boko Haram (وتتكون من الكاميرون، تشاد، النيجر ونيجيريا) | – | – | ٥٠ | ٣٠ |
| بعثة الإيكواس الأمنية فى غينيا بيساو ECOWAS-ECOMIB | – | – | ٤ | – |

**Source**: Thierry Tardy, "The EU and Africa: A Changing Security Partnership", **ISSEU Brief** (Brussels: European Union Institute for Security Studies (EUISS), No. 5/2016, February 2016), p. 3. http://www.iss.europa.eu/uploads/media/Brief_5_EU-AU.pdf

وفى أول أغسطس ٢٠١٦ وقّع الاتحاد الأوروبى والاتحاد الأفريقى اتفاقية تقضى بتقديم ٥٠ مليون يورو كدعم من مؤسسة السلم الأفريقى APF إلى قوة المهام المشتركة متعددة الجنسيات التابعة لمفوضية حوض بحيرة تشاد MNJTF لمساعدتها فى حربها ضد بوكو حرام. وقد جاءت هذه الاتفاقية فى الوقت الذى تجددت فيه جهود الدول الأعضاء فى حوض بحيرة تشاد LCBC وبنين للتخلص من التهديدات الناجمة عن بوكو حرام الإرهابية وخلق الظروف الملاءمة لإعادة

تأهيل المناطق المتأثرة بالصراع والسكان. وأكد البيان المشترك الذى أصدرته فيدريكا موغيرينى ونيفين ميمكا Neven Mimca (المفوض الأوروبى للتعاون الدولى والتنمية) وإسماعيل شيرجوى Smail Chergui مفوض الاتحاد الأفريقى لشئون السلم والأمن بمناسبة التوقيع على الاتفاقية، على الإرتباط المشترك القوى بين الجانبين للمساهمة فى استعادة البيئة الآمنة للسكان المدنيين فى المناطق المتأثرة ببوكو حرام والجماعات الإرهابية الأخرى. وكانت المفوضية الأوروبية فى أعقاب مؤتمر المانحين الذى نظمته مفوضية الاتحاد الأفريقى فى أوائل فبراير ٢٠١٦ قد تبنت فى أبريل من ذات العام قرار تمويل بقيمة ٥٠ مليون يورو من مؤسسة السلم الأفريقى لدعم قوات MNJTF فى مواجهة بوكو حرام(٧٧).

وفى إطار تقييم مدى التقدم الذى تم احرازه على صعيد تفعيل القوات الأفريقية الجاهزة African Standby Force، وافق الاتحاد الأفريقى بالتعاون مع الاتحاد الأوروبى على بدء برنامج تدريبى يغطى الفترة من ٢٠١١-٢٠١٦ اطلق علية "أمانى أفريقيا ٢" AMANI AFRICA II، والهدف العام له هو تأكيد قدرة الاتحاد الأفريقى على تفويض واستخدام قدرة الانتشار السريع للقوات الأفريقية الجاهزة وإدارة عمليات دعم سلام متعددة الأبعاد. وتساهم مؤسسة السلم الأفريقى فى تمويل بعض هذه التدريبات، كما تم تشكيل مجموعة عمل مشتركة بين الاتحاد الأوروبى والاتحاد الأفريقى للإشراف على أنشطة البرنامج (أمانى أفريقيا ٢). ولتحسين قدرات مؤسسات التدريب على حفظ السلام لزيادة فاعلية مبادرات حفظ السلام التى يطلقها الاتحاد الأفريقى والمنظمات الإقليمية، قام الاتحاد الأوروبى والاتحاد الأفريقى بإنشاء برنامج لدعم مراكز التدريب الأفريقية على المستوى القارى والإقليمى، وقام الاتحاد الأوروبى بدعم هذا البرنامج بنحو ١١,٤ مليون يورو خلال الفترة من ٢٠١٢ حتى نهاية ٢٠١٥. ونظرا لأهمية نظم القيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات C3IS تم توقيع اتفاق بين الاتحاد الأوروبى والاتحاد الأفريقى فى عام ٢٠١٣، وبمقتضاه تقدم مؤسسة السلم الأفريقى APF نحو ١٢,٥ مليون يورو على مدار ٤٠ شهرا لاكتساب ووضع

نظام للقيادة والسيطرة والمعلومات والاتصالات لإدارة العمليات الأفريقية لدعم السلام [٧٨].

ويعمل الاتحاد الأوروبى والاتحاد الأفريقى على زيادة جهودهما المشتركة فى مجال منع الصراعات من خلال الإنذار المبكر والوساطة [٧٩]، وفى إطار دعم آلية الاستجابة المبكرة ERM تم تخصيص حوالى ١٥ مليون يورو خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦ لتمويل جهود منع الصراع والوساطة وإدارة الأزمات الأفريقية، والمثال الأكثر حداثة فى هذا الإطار هو قيام مؤسسة السلم الأفريقى بتمويل جهود الوساطة التى قامت بها جماعة شرق أفريقيا EAC فى بوروندى [٨٠] بعد اندلاع أعمال العنف اعتراضا على ترشح الرئيس بيير نكورونزيزا لفترة رئاسية ثالثة بالمخالفة للدستور. وفى عام ٢٠١٥ فقط قامت آلية الاستجابة المبكرة ERM بتمويل ٩ مبادرات وساطة لمنع وتخفيف الصراعات فى عدة دول أفريقية بقيمة إجمالية بلغت ثمانية ملايين يورو. وبلغ إجمالى عدد المبادرات التى قامت آلية الاستجابة المبكرة منذ إنشائها فى عام ٢٠٠٩ بتمويلها نحو ٣١ عملية بتكلفة إجمالية بلغت ٢٤,١٦ مليون يورو [٨١].

### ٤- نشر العمليات العسكرية والبعثات المدنية الأوروبية فى أفريقيا

حظيت القارة الأفريقية باهتمام كبير على صعيد العمليات العسكرية Military Operations والبعثات الأمنية Civilian Missions التى قام الاتحاد الأوروبى بنشرها فى أنحاء مختلفة من العالم اعتبارا من عام ٢٠٠٣، ويتضح ذلك من خلال مراجعة نمطين من العمليات **أولها العمليات التى بدأها الاتحاد الأوروبى وانتهت بالفعل، وثانيها العمليات الجارية فى الوقت الراهن.**

- **على صعيد العمليات التى انتهت بالفعل**

قام الاتحاد بنشر ١٧ عملية (٦ عمليات عسكرية و١١ عملية مدنية) على مستوى العالم، وكان نصيب القارة الأفريقية منها ١٠ عمليات (٥ عمليات عسكرية

و٥ بعثات مدنية) موضحة بالجدول رقم (٤)، وهذا يعنى أنه من بين ست عمليات عسكرية نشرها الاتحاد على مستوى العالم كان هناك خمس عمليات فى القارة الأفريقية.

**جدول رقم (٤)**

**العمليات والبعثات العسكرية والمدنية الأوروبية التى بدأت وانتهت فى أفريقيا**

| العملية أو البعثة | طبيعة العملية | | المدى الزمنى |
|---|---|---|---|
| | عملية عسكرية | بعثة مدنية | |
| عملية ارتيمس فى الكونغو الديمقراطية ARTEMIS DR Congo | √ | | ٢٠٠٣ |
| بعثة الاتحاد الأوروبى فى الكونغو الديمقراطية EUPOL Kinshasa DR Congo | | √ | ٢٠٠٥-٢٠٠٧ |
| العملية العسكرية فى الكونغو الديمقراطية EUFOR RD Congo | √ | | ٢٠٠٦ |
| بعثة الاتحاد الأوروبى الأمنية فى الكونغو الديمقراطية EUSEC RD Congo | | √ | ٢٠٠٥-٢٠١٦ |
| بعثة الاتحاد الأوروبى الشرطية فى الكونغو الديمقراطية EUPOL DR Congo | | √ | ٢٠٠٧-٢٠١٤ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| العملية العسكرية فى تشاد وأفريقيا الوسطى EUFOR Tchad/RCA | √ | | ٢٠٠٨-٢٠٠٩ |
| بعثة الاتحاد الأوروبى لدعم إصلاح القطاع الأمنى فى غينيا بيساو EU SSR Guinea Bissau | | √ | ٢٠٠٨-٢٠١٠ |
| بعثة الاتحاد الأوروبى فى جنوب السودان EUAVSEC South Sudan | | √ | ٢٠١٢-٢٠١٤ |
| العملية العسكرية فى جمهورية أفريقيا الوسطى EUFOR RCA Central African Republic | √ | | ٢٠١٤-٢٠١٥ |
| العملية الاستشارية العسكرية الأوروبية فى أفريقيا الوسطى EUMAM RCA | √ | | مارس ٢٠١٥- ١٧ يوليو ٢٠١٦ |

**المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:**

European Union External Action, **Overview of the Completed EU Mission and Operations** (Brussels: European External Action Service, Accessed August 19, 2016). http://eeas.europa.eu/csdp/missions-and-operations/index_en.htm

وقد كانت فرنسا هى قوة الدفع السياسية المحركة لهذه العمليات العسكرية الأوروبية التى تم نشرها فى أفريقيا، بالإضافة إلى أنها سيطرت إلى حد كبير على عملية تنفيذها على الأرض. وذهب كثير من المحللين إلى أن هذا الإرتباط الفرنسى الفعال بالإدارة العسكرية الأوروبية للأزمات فى أفريقيا يشكل محاولة من جانب فرنسا لجعل الاتحاد الأوروبى أداة لخدمة المصالح الوطنية الفرنسية واستعادة النفوذ الفرنسى فى القارة الأفريقية. ولكن على الجانب الآخر ذهب البعض إلى أن هذا الإرتباط الفرنسى يعكس تغيرا جوهريا فى السياسة الخارجية الفرنسية نحو الالتزام الحقيقى بالإدارة متعددة الأطراف للأزمة Multilateral Crisis Management فى أفريقيا(٨٢)، ولكن هذا الرأى الأخير ما هو إلا محاولة لتجميل وجه فرنسا شأنه شأن تصريح الرئيس الفرنسى فرانسوا أولاند فى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٠ سبتمبر ٢٠١٦ أن الصراعات فى القارة الأفريقية تهدد السلم والأمن والاستقرار فى العالم... وأن أمن القارة الأفريقية لا يكون إلا بيد الأفارقة. فكيف يتسق هذا القول مع كون فرنسا أكثر دولة أوروبية ميلا للتدخل العسكرى فى أفريقيا.

وإلى جانب العمليات الموضحة بالجدول رقم (٤) فقد تبنى مجلس الاتحاد الأوروبى فى أول أبريل ٢٠١١ قرارا يقضى بنشر عملية عسكرية لتقديم الدعم لعمليات تقديم المساعدات الإنسانية فى ليبيا، ووفقا للقرار فإن هذه العملية EUFOR Libya تقوم – إذا طلبت منها الأمم المتحدة– بالمساهمة فى تأمين حركة وإجلاء الأشخاص النازحين، وتقديم الدعم للوكالات الإنسانية فى أنشطتها المختلفة داخل ليبيا. وأكد القرار أن مدة هذه العملية أربعة أشهر قابلة للزيادة إذا أراد المجلس ذلك، وخصص لها تكلفة مبدئية قدرها ٧,٩ مليون يورو (٨٣). كما قام الاتحاد الأوروبى بناء على طلب الاتحاد الأفريقى بنشر فريق عمل مدنى عسكرى EU Civilian-Military Action لدعم بعثة الاتحاد الأفريقى فى السودان– دارفور AMIS، واستمر عمل الفريق خلال الفترة من يوليو ٢٠٠٥ حتى ديسمبر ٢٠٠٧، وخلال هذه الفترة قدم الفريق الأوروبى (الذى تكون من ٣٠ ضابط شرطة

و١٥ خبير عسكرى و٢ من المراقبين العسكريين) مساعدات تقنية ونشر مراقبين عسكريين وقام بتدريب قوات أفريقية. وخلال الفترة من يونيو ٢٠٠٤ حتى ديسمبر ٢٠٠٧ قدم الاتحاد الأوروبى من خلال آلية السلم الأفريقى نحو ٣٠٠ مليون يورو لدعم عملية الاتحاد الأفريقى فى دارفور AMIS، كما قدمت الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى خلال الفترة ذاتها دعما إضافيا يفوق ٢٠٠ مليون يورو وبالتالى وصل إجمالى الدعم الأوروبى المقدم لبعثة الاتحاد الأفريقى خلال هذه الفترة ٥٠٠ مليون يورو (٨٤).

أما على **صعيد العمليات الأوروبية الجارية** أو المستمرة، فالاتحاد الأوروبى لديه فى أفريقيا نحو نصف عدد العمليات والبعثات العسكرية والمدنية التى ينشرها فى الوقت الحالى على مستوى العالم، حيث يوجد لديه فى أفريقيا ثمانى عمليات من بينها أربع عمليات عسكرية (اثنتان فى الصومال وواحدة فى كل من أفريقيا الوسطى ومالى) وأربع بعثات مدنية فى الصومال، وليبيا، ومالى، والنيجر (انظر الجدول رقم ٥). وفيما يلى توضيح لتلك العمليات.

## جدول رقم (٥)

## العمليات والبعثات العسكرية والمدنية الأوروبية الحالية فى أفريقيا

| العملية أو البعثة | طبيعة العملية | | بداية نشأتها |
|---|---|---|---|
| | عملية عسكرية | بعثة مدنية | |
| عملية أطلنطا فى الصومال (لمكافحة القرصنة) EU NAVFOR ATALANTA Somalia | √ | | ديسمبر ٢٠٠٨ |
| عملية الاتحاد الأوروبى للتدريب العسكرى فى الصومال EUTM Somalia | √ | | أبريل ٢٠١٠ |
| بعثة يوكاب نيستور فى الصومال EUCAP NESTOR Somalia | | √ | يوليو ٢٠١٢ |
| بعثة يوكاب ساحل فى النيجر EUCAP Sahel Niger | | √ | صيف ٢٠١٢ |
| بعثة الاتحاد الأوروبى للمساعدة فى تأمين الحدود الليبية EUBAM Libya | | √ | مايو ٢٠١٣ |
| عملية الاتحاد الأوروبى للتدريب العسكرى فى مالى EUTM Mali | √ | | فبراير ٢٠١٣ |
| بعثة يوكاب ساحل فى مالى EUCAP Sahel Mali | | √ | أبريل ٢٠١٤ |
| عملية الاتحاد الأوروبى للتدريب العسكرى فى أفريقيا الوسطى EUTM RCA Central African Republic | √ | | ٢٠١٦ |

**المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:**

European Union External Action, **Ongoing Missions and Operations July 2016** (Brussels: European External Action Service, Accessed August 19, 2016). Available at: http://eeas.europa.eu/csdp/missions-and-operations/index_en.htm

- **عملية أطلنطا فى الصومال** EU NAVFOR ATALANTA Somalia

منذ نشأتها أصبحت عملية أطلنطا مسئولة عن حماية السفن التابعة إلى برنامج الغذاء العالمى وبعثة الاتحاد الأفريقى فى الصومال وغيرها من السفن، بالإضافة إلى ردع ووقف عمليات القرصنة والسرقة المسلحة فى البحر، ومراقبة عمليات الصيد على سواحل الصومال، ودعم ومساندة العمليات الأخرى للاتحاد الأوروبى والمنظمات الدولية الرامية إلى تعزيز الأمن البحرى وبناء قدرات المنطقة. وقد ساهمت هذه العملية فى الحد من عمليات القرصنة قبالة السواحل الصومالية، ففى يناير ٢٠١١ استطاع القراصنة الصوماليون السيطرة على ٧٣٦ رهينة و ٣٢ سفينة، ولكن بحلول ديسمبر ٢٠١٤ انخفض عدد الرهائن التى سيطر عليها القراصنة إلى ٣٠ رهينة وعدد السفن إلى صفر. ولا تقتصر المشاركة فى هذه العملية على الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى، وكانت النرويج هى أول دولة غير عضو تشارك فى العملية بسفينة حربية فى عام ٢٠٠٩، كما ساهمت فيها أيضا الجبل الأسود وصربيا وأوكرانيا بقوات، كما قامت أوكرانيا فى بداية عام ٢٠١٤ بنشر سفينة حربية ضمن العملية. ويشهد تشكيل العملية تغيرا مستمرا، ويبلغ عدد أفرادها نحو ١٢٠٠ فرد بالإضافة إلى ما يتراوح بين ٤-٦ سفن حربية مقاتلة. وتتحمل الدول المشاركة بقوات ومعدات عسكرية فى العملية تكلفة نشر هذه الوحدات، إلى جانب وجود تمويل إضافى سنوى يتم اقراره من خلال لجنة أثينا للدول الأعضاء، وبلغ حجم التمويل الإضافى المخصص لعام ٢٠١٦ نحو ٦,٣ مليون يورو. وفى ٢١ نوفمبر ٢٠١٤ قرر المجلس الأوروبى تمديد عملية أطلنطا حتى ديسمبر ٢٠١٦ [٨٥].

- **عملية الاتحاد الأوروبى للتدريب العسكرى فى الصومال** EUTM Somalia

بدأت عملية الاتحاد الأوروبى للتدريب العسكرى فى الصومال EUTM Somalia فى ١٠ أبريل ٢٠١٠ من أجل المساهمة فى تعزيز قوة الحكومة الصومالية الانتقالية والمؤسسات الصومالية، وهى جزء من الاقتراب الأوروبى الشامل لتحقيق الاستقرار فى الصومال. ونتيجة للأوضاع الأمنية المتردية فى الصومال فقد

بدأ التدريب الأولى فى أوغندا بالتعاون مع قوات الدفاع الشعبى الأوغندية UPDF. وفى ١٦ مارس ٢٠١٥ قرر المجلس الأوروبى تمديد العملية للمرة الرابعة حتى ديسمبر ٢٠١٦. ويبلغ عدد القوات المشاركة فى هذه العملية ١٩٥ فردا، ويشارك فيها ١١ دولة أوروبية، وتبلغ ميزانيتها نحو ١٩,٧ مليون يورو [٨٦]. وقد ساهمت العملية منذ إنشاءها فى تدريب نحو ٣٦٠٠ جندى صومالى.

- **بعثة يوكاب نيستور فى الصومال** EUCAP NESTOR Somalia

أطلق الاتحاد الأوروبى فى يوليو ٢٠١٢ بعثة يوكاب نيستور EUCAP Nestor كعملية مدنية لبناء القدرات البحرية فى خمس دول تقع فى القرن الأفريقى وغرب المحيط الهندى وهى: جيبوتى، الصومال، سيشل، كينيا وتنزانيا. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥ تم تركيز الجهود على الصومال فقط وتم إعادة تمركز قيادة البعثة فى مقديشيو. وتهدف إلى دعم القدرات الأمنية البحرية الصومالية من أجل إحكام السيطرة على المياه الإقليمية الصومالية، وزيادة قدرتها على محاربة القرصنة. ويبلغ عدد أفراد البعثة ١٥٦ فردا (من بينهم ٣٨ موظف محلى و١١٧ موظف دولى)، وتبلغ الميزانية المقررة للفترة من ١٦ ديمسبر ٢٠١٥ حتى ١٢ ديسمبر ٢٠١٦ نحو ١٢ مليون يورو [٨٧].

- **بعثة يوكاب ساحل فى النيجر** EUCAP Sahel Niger

بناء على طلب حكومة النيجر، قام الاتحاد الأوروبى فى صيف ٢٠١٢ بنشر بعثة يوكاب ساحل EUCAP Sahel Niger، وهى مكون أساسى من استراتيجية الاتحاد الأوروبى لمنطقة الساحل الأفريقى، وكذلك عنصر مكمل لباقى الوسائل الأوروبية الرامية إلى تحقيق الاستقرار فى المنطقة. وتهدف إلى تطوير اقتراب متكامل ومتماسك ومستدام بين الوكالات والمؤسسات الأمنية فى النيجر فى حربها ضد الإرهاب والجريمة المنظمة. وتقدم البعثة النصائح والتدريبات والدعم لسلطات النيجر بما يعزز قدراتها الأمنية. وهناك حوالى ٨٠ خبير دولى غالبيتهم من القوات الأمنية

الأوروبية ومن وزارات العدل منتشرين فى نيامى، ويبلغ الحجم الكلى المرخص به للبعثة نحو ١٦٥ شخصا (من بينهم ١١٠ خبير دولى و٥٥ موظف محلى)، وتشارك فيها ١١ دولة عضو فى الاتحاد الأوروبى. وللمرة الثالثة تم تمديد البعثة حتى ١٥ يوليو ٢٠١٨، وتبلغ الميزانية المخصصة لها للفترة من ١٦ يوليو ٢٠١٦ حتى ١٥ يوليو ٢٠١٧ نحو ٢٦,٣ مليون يورو. وقد ساهمت البعثة فى تدريب نحو سبعة آلاف شخص من النيجر من قوات الأمن الداخلى والقوات المسلحة والهيئة القضائية [٨٨].

- **بعثة الاتحاد الأوروبى للمساعدة فى تأمين الحدود الليبية** EUBAM Libya

فى ٢٢ مايو ٢٠١٣ أعطى مجلس الاتحاد الأوروبى الضوء الأخضر لبدء البعثة المدنية فى ليبيا EUBAM Libya، لكى تقوم بتقديم الدعم للسلطات الليبية فى مجال تحسين وتطوير أمن الحدود، ومحاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية. وكان التفويض المبدئى للبعثة لمدة عامين، ولكن فيما بعد تم تمديدها مرتين وصار تفويضها ممتدا حتى ٢١ أغسطس ٢٠١٧، وهى متمركزة حاليا فى تونس وسوف يتم نشرها فى ليبيا فور تحسن الأوضاع الأمنية. ويبلغ حجم الميزانية المخصصة للبعثة خلال الفترة ٢٢ أغسطس ٢٠١٦ حتى ٢١ اغسطس ٢٠١٧ نحو ١٧ مليون يورو [٨٩].

- **عملية الاتحاد الأوروبى للتدريب العسكرى فى مالى** EUTM Mali

بناء على طلب السلطات المالية والقرارات الدولية ذات الصلة، خاصة قرار مجلس الأمن الدولى ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، أعلن الاتحاد الأوروبى فى ١٨ فبراير ٢٠١٣ بدء عملية عسكرية لتدريب القوات المسلحة المالية EUTM Mali لفترة أولية مقدارها ١٥ شهرا، وفيما بعد تم تمديدها ثلاث مرات وأصبح تفويضها ممتداً حتى مايو ٢٠١٨. وتشارك فى العملية ٢٣ دولة عضو فى الاتحاد الأوروبى (إلى جانب

أربع دول غير أعضاء)، ويبلغ قوام البعثة ٥٠٦ فرد، وتصل ميزانيتها إلى ٣٣,٤ مليون يورو [٩٠].

- **بعثة يوكاب ساحل فى مالى** EUCAP Sahel Mali

فى ١٥ أبريل ٢٠١٤ قام الاتحاد الأوروبى بإنشاء بعثة مدنية لدعم قوات الأمن الداخلى فى مالى EUCAP Sahel Mali، ودعم الدولة المالية لضمان قيام نظام ديمقراطى ودستورى وخلق الظروف الملاءمة للسلام الدائم، بالإضافة إلى دعم سلطتها على كامل إقليم الدولة. وفى ١٥ يناير ٢٠١٥ أعاد المجلس الأوروبى إطلاق هذه البعثة من جديد بعد تعديل قرار إنشاءها، وقرر أن يكون تمويلها خلال الفترة من ١٥ يناير ٢٠١٥ حتى ١٤ يناير ٢٠١٦ نحو ١١,٤ مليون يورو، وكانت ميزانية البعثة خلال الشهور التسعة الأولى لإنشاءها (من ١٥ أبريل ٢٠١٤ حتى ١٤ يناير ٢٠١٥) نحو ٥,٥ ملايين يورو [٩١]. وتقوم البعثة بمساعدة الدولة المالية على إصلاح قوات الأمن الداخلى لتمكينهم من توفير المزيد من الأمن والعدالة للماليين. ويبلغ قوامها ١٤٠ شخصا (١٠٠ شخص أوروبى و ٤٠ شخص مالى)، وتشارك فيها ١٣ دولة عضو فى الاتحاد الأوروبى، وميزانيتها لعام ٢٠١٦ تبلغ ١٥,٢٥ مليون يورو [٩٢].

- **عملية الاتحاد الأوروبى للتدريب العسكرى فى جمهورية أفريقيا الوسطى** EUTM RCA

أرسلت كاثرين سامبا–بانزا Catherine Samba-Panza، التى تولت منصب الرئيس المؤقت لأفريقيا الوسطى، خطابا فى ٨ أكتوبر ٢٠١٥ يدعو الاتحاد الأوروبى لتقديم المزيد من الدعم للقوات المسلحة فى أفريقيا الوسطى من خلال تقديم تدريبات بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة هناك. وفى ١٤ مارس ٢٠١٦ وافق المجلس الأوروبى على مفهوم إدارة الأزمة للعملية المحتملة EUTM RCA للمساهمة فى إصلاح قطاع الدفاع فى أفريقيا الوسطى. وفى خطاب بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٦

دعا رئيس أفريقيا الوسطى فوستين توادیرا Faustin-Archange Touadera الاتحاد الأوروبى لنشر بعثة تدريب عسكرى فى بلاده، وسرعان ما استجاب الاتحاد الأوروبى حيث قرر مجلس الاتحاد رسميا فى ١٩ أبريل ٢٠١٦ إنشاء بعثة التدريب العسكرى فى أفريقيا الوسطى EUTM RCA لمدة عامين من أجل مساعدة الحكومة (بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة) فى تنفيذ إصلاح قطاع الأمن، والمساعدة فى بناء قوات دفاع حديثة وفعالة ومتوازنة إثنيا وقابلة للمحاسبة بشكل ديمقراطى. وقد حلت هذه البعثة محل العملية الاستشارية العسكرية الأوروبية فى أفريقيا الوسطى EUMAM REC التى انتهى تفويضها فى ١٧ يوليو ٢٠١٦ (٩٣).

٥- **التعاون ذو الطابع المؤسسى مع الاتحاد الأفريقى** Inter-Institutional Cooperation

وفى هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الحوار السياسى رفيع المستوى بين اللجنة السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبى EU Political and Security Committee (PSC) ومجلس السلم والأمن الأفريقى (PSC)، وكذلك اجتماعات هيئة المفوضية الأوروبية مع هيئة المفوضية الأفريقية College-to-College Meetings (C2C). وقد ساعدت هذه المنتديات على تبادل الآراء السياسية ووجهات النظر حول بعض الأزمات والقضايا المطروحة على جدول أعمال الجانبين وعلى رأسها قضايا السلم والأمن. وفى هذا الإطار قامت اللجنة السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبى ومجلس السلم والأمن الأفريقى (Two PSCs) فى فبراير عام ٢٠١٥ بإجراء زيارة مشتركة إلى مالى، وكان ذلك إشارة إلى التعاون المؤسسى بين الجانبين فى إدارة الأزمة (٩٤).

وكان الجانبان (Two PSCs) قد اجتمعا فى ١٥ مايو ٢٠١٤ فى بروكسل للمرة السابعة، وناقشا عدة قضايا من بينها ما يلى (٩٥):

- أوضاع الأزمات والتهديدات للسلم والاستقرار الممتدة من الساحل الأفريقى حتى القرن الأفريقى، بما فى ذلك الصراعات فى جنوب السودان ومالى وأفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى قضايا انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة والإرهاب والحدود والهجرة.
- تعزيز بناء القدرات الأفريقية فى مجال السلم والأمن.
- وتعزيز التعاون بين الجانبين PSC to PSC Cooperation.
- قضايا أخرى ذات صلة بالسلم والأمن فى أوروبا (أوكرانيا).

وخلال الاجتماع الدورى الثامن لمفوضية الاتحاد الأفريقى ومفوضية الاتحاد الأوروبى C2C والذى عقد فى السابع من أبريل ٢٠١٦ فى أديس أبابا، تركزت المناقشات على التحديات المشتركة الحالية للقارتين وكذلك المجالات الخمسة ذات الأولوية فى خارطة الطريق ٢٠١٤-٢٠١٧ وهى بالترتيب السلم والأمن، والديمقراطية والحكم الجيد وحقوق الإنسان، التنمية البشرية، النمو والتنمية الشاملة المستدامة والتكامل القارى، والقضايا العالمية والطارئة. وخلال المناقشات أكد الجانبان مجددا إدراكهما التام بأن أوروبا وأفريقيا يواجهان خطرا مشتركا وهو الإرهاب، وأن الاستجابة المشتركة من الجانبين هى فقط التى يمكن أن تكون فعالة فى هذا الإطار. وعلى صعيد ذكرى أحداث الإبادة الجماعية التى وقعت فى رواندا فى عام ١٩٩٤، أكدت فيدريكا موغيرينى أنه لا يمكن أبدا أن ننسى ضحايا هذه الإبادة الجماعية المروعة والبالغ عددهم مليون شخص، ونحترم ذكراهم ونؤكد أن مثل تلك الإبادات لن تحدث مجددا [٩٦].

## المحور الرابع: إمكانية إقامة شراكة حقيقية بين الاتحاد الأوروبى والصين لمساعدة أفريقيا فى تحقيق السلم والأمن الأفريقى

اعتُبِرَ التعاون حول أفريقيا ميدانا رئيسيا للشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبى والصين التى أقيمت فى عام ٢٠٠٣، وذهب بعض الباحثين الأوروبيين إلى أن أفريقيا صارت بمثابة "اختبار ناعم Soft Test Case" للشراكة الاستراتيجية بين الصين والاتحاد الأوروبى. وقد كانت السمة الغالبة للموقف الأوروبى حيال الوجود الصينى فى أفريقيا هى توجيه الانتقادات، وفى هذا الإطار تبنى البرلمان الأوروبى فى أبريل ٢٠٠٨ قرارا حاسما بشأن السياسة الصينية تجاه أفريقيا، ووصفها بأنها تهدف بالأساس إلى استغلال الموارد الطبيعية الأفريقية، وتهدد باستدامة ديون القارة من خلال القروض الصينية المفرطة، وأن مساعداتها غير المشروطة تقوض مساعى الاتحاد الأوروبى لتعزيز الحكم الجيد فى أفريقيا، وأن الاقتراب الصينى يعكس لامبالاه حيال المعايير البيئية والاجتماعية. ومن جانبها تذمرت الصين من هذا القرار وأشارت إلى الدور البنّاء الذى لعبته فى أفريقيا، وأكدت أن هذه المزاعم الأوروبية لا أساس لها. وذهب محللون صينيون إلى أن هذه المواقف الأوروبية مدفوعة بالأساس بالمخاوف من تقلص النفوذ الأوروبى فى أفريقيا والعالم، لاسيّما وأن المساعدات الصينية غير المشروطة جعلت اقتراب المساعدات الأوروبية المشروطة غير جذاب. وفى أكتوبر ٢٠٠٨ بدأ الموقف الأوروبى يشهد تحولا ملحوظا حيال السياسة الصينية تجاه أفريقيا، حيث قدمت المفوضية الأوروبية مبادرة للتعاون الثلاثى الأوروبى الصينى الأفريقى، وكانت هذه المبادرة سعياً ليس للانتقاد والمواجهة وإنما للتعاون البراجماتى العملى مع الصين (٩٧).

وقد جاءت المبادرة بعنوان "الاتحاد الأوروبى، أفريقيا، الصين: نحو الحوار والتعاون الثلاثى"، وأكدت أن هناك مصلحة مشتركة قوية للاتحاد الأوروبى والصين فى تعزيز التنمية المستدامة فى أفريقيا، وأن الجانبين قد اعترفا بذلك خلال القمة العاشرة بينهما التى عقدت فى بكين فى ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٧، ورحّب قادة الطرفين

بمزيد من التعاون العملى بينهما من خلال آلياتهما القائمة للتعاون مع أفريقيا على نحو يساهم فى تحقيق السلم والاستقرار والتنمية المستدامة على أساس المساواة والمنافع المتبادلة. واقترحت المبادرة التى قامت على أساس الاقتراب البراجماتى والتقدمى Pragmatic and Progressive Approach أن يركز التعاون الثلاثى فى المرحلة الأولية على المجالات التى تعتبر أساسية بالنسبة للاستقرار والتنمية الأفريقية، وهى [٩٨]:

- السلم والأمن فى أفريقيا، باعتبارهما من المتطلبات الأساسية للتنمية، وأن من مصلحة الأطراف الثلاثة (أفريقيا، الاتحاد الأوروبى، والصين) التعاون لتعزيز الاستقرار والرخاء فى الدول الأفريقية، والعمل مع الاتحاد الأفريقى والأمم المتحدة لتعزيز تطوير آلية السلم والأمن الأفريقى والمساعدة مع عمليات حفظ السلم التابعة للاتحاد الأفريقى، وبناء القدرات الأفريقية والتدريب.
- دعم البنية الأساسية الأفريقية باعتبارها العمود الفقرى للتنمية والتجارة والاستثمار، والتعاون بين الصين والاتحاد الأوروبى للمساهمة فى توفير الاحتياجات العديدة للبنية الأساسية الأفريقية.
- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والبيئة.
- زيادة إنتاجية القطاع الزراعى وتحقيق الأمن الغذائى.

ورغم هذه المبادرة (وغيرها) من جانب الاتحاد الأوروبى ووجود مجالات فى أفريقيا يمكن بالفعل التنسيق بين الجانبين واحراز تقدم فيها، بما فى ذلك مواجهة التحديات المختلفة التى تؤثر على السلم والأمن الأفريقى، إلا أنه لم يتحقق تقدم حقيقى على صعيد التعاون الأوروبى الصينى فى أفريقيا، وكذلك يبدو مستقبل هذا التعاون قاتما إلى حد بعيد؛ وهذا يرجع لأسباب عديدة فى مقدمتها الاختلافات الجوهرية بين المنظور الأوروبى والمنظور الصينى فى التعامل مع القارة الأفريقية وسبل معالجة أزماتها ذات الصلة بالسلم والأمن.

وعلى الجانب الأفريقى، هناك مزايا تعود على القارة الأفريقية من التنافس الأوروبى الصينى على الموارد الأفريقية، من بينها زيادة أسعار المواد الخام الأفريقية وجنى أرباح أكثر، ودعم الموقف التفاوضى للقارة، وقلة الاعتماد على قوى دولية بعينها، وقلة التبعية للقوى التقليدية [٩٩]. ولعل هذا يساعد على فهم وتفسير لماذا الموقف الأفريقى– الحقيقى وليس المعلن– بوجه عام غير مرحب بالتعاون الأوروبى الصينى فى أفريقيا.

## المحور الخامس: تقييم السياسات والآليات الأوروبية وآثارها على فرص إحلال السلم والأمن الأفريقى

رغم بلورة الاتحاد الأوروبى استراتيجيات مختلفة واستخدام آليات متنوعة لتعزيز السلم والأمن الأفريقى، إلا أن الدور الأوروبى ظل محدودا وغير فاعل بالقدر الكافى الذى يتلاءم مع امكانيات الاتحاد من ناحية، ومع التحديات الأمنية المتنوعة التى تجتاح القارة الأفريقية من ناحية أخرى. وهناك مجموعة من العوامل تؤثر سلبا على الدور الأوروبى فى أفريقيا بوجه عام وفى دعم وإحلال السلم والأمن الأفريقى على وجه الخصوص من بينها ما يلى:

- لايزال اقتراب مركزية الدولة State-Centric Approach موجودا ومهيمنا على الاتحاد الأوروبى (والاتحاد الأفريقى)، وهذا ينعكس فى قيام الدول المحورية بمحاولة فرض رؤيتها على الاتحاد، وقيامها فى بعض الأحيان بأدوار تتعارض مع توجهات السياسة الخارجية للاتحاد، ناهيك عن إزدواجية الأدوار والجهود، وهذا يجعل التحرك ذا الطابع الجماعى والمؤسسى ضعيفا وهشا.
- لم يلتزم الاتحاد الأوروبى فى ممارساته الفعلية بمبدأ الملكية الأفريقية الذى يعلنه ويتبناه، وخير دليل على ذلك ما حدث فى ليبيا أثناء الثورة ضد نظام القذافى، كما أن التمويل الذى يقدمه الاتحاد الأوروبى لا يتم وفق رؤية سياسية محددة وواضحة وإنما فى إطار برامج متنوعة ومتداخلة.

- هناك فجوة بين المنظور الأوروبى والأفريقى لقضايا السلم والأمن، فالمنظور الأفريقى لايزال ضيّقا ومنصبا بالأساس على مواجهة الأعراض المتمثلة فى التهديدات الآنية للسلم والأمن الأفريقى دون معالجة حقيقية للمرض، أى دون معالجة الأسباب الجذرية لتلك التهديدات. فضلا عن أن نطاق الاهتمام لايزال متركزا على أفريقيا مع أعطاء أهمية أقل للأمن الأوروبى والعالمى.
- رغم اتفاق المنظور الأوروبى والأفريقى فى الربط بين التنمية والأمن، إلا أن هناك تفاوتاً حقيقيا بينهما، فالجانب الأوروبى يعتبر أن السلم والأمن والاستقرار وما يرتبط بهما من إصلاحات سياسية هى نقطة البدء لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، بينما الجانب الأفريقى فى التطبيق العملى وبعيدا عن المواقف الرسمية المعلنة يرى أن نقطة البدء هى تحسين الأوضاع الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وهذا سيؤدى بدوره إلى الإصلاح السياسى ومن ثم الاستقرار والسلم والأمن. وهذا يساعد على تفسير لماذا كان الجانب الأفريقى أكثر انجذابا وتأييدا للعلاقات مع الصين؛ حيث إن نقطة البدء فى النموذج الصينى هى الإصلاح الاقتصادى.
- وجود خلافات بين الموقف الأفريقى والموقف الأوروبى حول دور المحكمة الجنائية الدولية ICC أثر سلبا على فرص التعاون بين الجانبين فى معالجة بعض الصراعات الأفريقية، فالاتحاد الأوروبى يعتبر أن المحكمة جزء مكمل للإطار الدولى لبناء السلم والأمن والعدل، وأنها تشجع على تطبيق المعايير الدولية فى الصراعات وتشجع على تجنب الصراعات (١٠٠). فى حين أن الموقف الأفريقى فى مجمله يرفض التعاون مع المحكمة ويعتبر أنها باتت تمارس دورا سياسيا أكثر من كونها أداة قضائية، وأنها تستهدف بالأساس القارة الأفريقية. وهذا الخلاف حول دور المحكمة انعكس سلبا على التعاون بين الطرفين فى إدارة الملف السودانى.

- لا تزال هناك مخاوف أفريقية تظهر بين الحين والآخر من التبعية لأوروبا، وهذا يشكّل عقبة أمام تفعيل الدور الأوروبى فى مجال السلم والأمن الأفريقى، بل وفى أفريقيا بوجه عام وعلى كل المستويات.

وفى ضوء ما سبق، يمكن القول أن الممارسات الفعلية تعكس **صحة فرضية الدراسة**، فإذا كان الاتحاد الأوروبى والدول الأوروبية لديها رغبة حقيقية فى تحقيق السلم والأمن فى القارة الأفريقية فعليها أن تدرك أن المدخل الأكثر ملاءمة – والأكثر قبولا لدى الأفارقة فى تقديرى– هو زيادة التعاون المؤسسى مع الاتحاد الأفريقى، ومساعدته فى تفعيل كل آلياته وعلى رأسها آلية السلم والأمن الأفريقى، وكذلك طرح حزمة برامج تنموية حقيقية غير مشروطة تساعد القارة على تحسين أوضاعها الاقتصادية المتردية. مع الأخذ فى الاعتبار أن توفر الإرادة السياسية لدى القادة والنخب السياسية الفاعلة فى الدول الأفريقية هو شرط ضرورى لإدخال اصلاحات سياسية حقيقية، وكذلك لابد من إعلاء المصالح الوطنية على المصالح الضيقة الشخصية والقبلية، وهذا سيدفع فى نهاية المطاف نحو إعلاء مصالح القارة الأفريقية ككل بما فى ذلك استكمال مسيرة وحدتها، فمن غير المعقول أن يسير العالم فى اتجاه التكتل والاندماج وتسير الدول الأفريقية فى اتجاه التفتت والانقسام.

## الهوامش

(1) European Commission, **Priorities: Priority a Stronger Global Actor, Bringing Together the Tools of Europe's External Action**, Brussels, Accessed August 22, 2016. At: http://ec.europa.eu/priorities/stronger-global-actor_en

(*) قدم المفوض الأوروبى الأسبق بنهيرو Pinheiro شرحا لمبدأ الملكية الأفريقية African Ownership قائلا "إن الأفارقة أنفسهم هم الذين يقررون إلى أى مدى هم مصرون على التعاون لمنع وإدارة وحل الصراعات، وإلى أى مدى هم مصرون على بناء مؤسسات وهياكل صنع السياسات التى تجعل الدولة فاعلة. وأن هذا المبدأ لا يجب اتخاذه كذريعة للتحول الكامل عن أفريقيا وترك كل المبادرات للآخرين، وإنما يعنى أن أوروبا لن تحاول تقديم حلول جاهزة للقارة الأفريقية. انظر فى هذا الصدد:

Gilbert M. Khadiagala, "Europe in Africa's Renewal: Beyond Postcolonialism", in John W. Harbeson & Donald Rothchild (eds.), **Africa in World Politics: The African State System in Flux** (Oxford: Westview Press, 2000), p. 91.

(2) Louis Michel, **Africa-Europe: The Indispensable Alliance** (Luxembourg: Office of the Official Publications of the European Commission, 2008), pp. 13-14.

(3) European Union, **The Africa-EU Partnership: 2 Unions, 1 Vision, Summit Edition 2014** (Luxembourg: Publications Office of the EU, 2014), p. 8. http://www.africa-eu-partnership.org/sites/default/files/documents/jaes_summit_edition2014_en_electronic_final.pdf

(4) United Nations Conference on Trade and Development, **UNCTAD Handbook of Statistics 2015** (New York: United Nations, 2015) p. 348.

(5) European Union, **op. cit.**, p. 9.

(6) European Union, **Eurostat Statistical Books: The European Union and the African Union- A Statistical Portrait 2015 edition** (Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2015), pp. 18, 19.

(7) International Trade Center (ITC), **Trade Map: Bilateral Trade between European Union (EU 28) and Africa, Product: Total All Products** (Geneva: ITC Joint Agency of WTO & UN, Accessed August 14, 2016). At: http://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx

(8) European Union, The Africa-EU Partnership: 2 Unions, 1 Vision…, **op. cit.**, p. 9.

(9) European Union, Eurostat Statistical Books: The European Union and the African Union…, **op. cit.**, pp. 18, 20, 95, 97; World Trade Organization, **International Trade Statistics 2015** (Geneva: WTO, 2015), pp. 45, 50.

(10) European Union, The Africa-EU Partnership: 2 Unions, 1 Vision…, **op. cit.**, p. 9.

(11) **Ibid.**, p. 10.

(12) European Commission, Directorate General for International Cooperation and Development, **Africa Investment Facility** (Accessed August 22, 2016). At: http://ec.europa.eu/europeaid/regions/africa-investment-facility_en

(13) European Union, Eurostat Statistical Books: The European Union and the African Union…, **op. cit.**, pp. 15, 57.

(14) United Nations Conference on Trade and Development, **World Investment Report 2015: Reforming International Investment Governance** (New York: United Nations, 2015), p. Annex Table A7.

(15) Louis Michel, **op. cit.**, pp. 68-69.

(16) **Ibid.**, pp. 36, 38.

(17) Council of the European Union, **The European Union Counter-Terrorism Strategy**, Brussels, No. 14469/4/05 REV 4, 30 November 2005 p. 6. Available at: https://www.counterextremism.org/download_file/81/134/3/

(18) **Official Journal of the European Union**, Council Decision (CFSP) 2015/778 of 18 May 2015 on a European Union Military Operation in the Southern Central Mediterranean (EUNAVFOR MED) (Luxembourg: Publications Office of the European Union, Vol. 58, No. L 122, 19 May 2015), pp. 31-33.

(19) **Official Journal of the European Union**, Council Decision (CFSP) 2015/972 of 22 June 2015- Launching the European Union Military Operation in the Southern Central Mediterranean (EUNAVFOR MED), Vol. 58, No. L 157, 23 June 2015, p. 51.

(20) **Official Journal of the European Union**, Council Decision (CFSP) 2016/993 of 20 June 2016- Amending Decision (CFSP) 2015/778 on a European Union Military Operation in the Southern Central Mediterranean (EUNAVFOR MED Operation SOPHIA), Vol. 59, No. L 162, 21 June 2016, p. 18.

(21) **Ibid.**, p. 20.

(22) European Commission, **A European Agenda on Migration** (Brussels, No. COM(2015) 240 final, 13 May 2015), pp. 3-11. http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-we-do/policies/european-agenda-migration/background-information/docs/communication_on_the_european_agenda_on_migration_en.pdf

(23) European Commission, **A European Agenda on Migration**, **2015 Valletta Summit on Migration**, November 2015. At: http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-we-do/policies/european-agenda-migration/background-information/docs/2_factsheet_emergency_trust_fund_africa_en.pdf

(24) European Union External Action, **Remarks by the High Representative/Vice-President Federica Mogherini Ahead of the 2015 Valletta Summit on Migration**, Malta, 11 Nov. 2015. At: http://eeas.europa.eu/statements-eeas/2015/151111_02_en.htm

(25) European Commission, **2015 Valletta Summit on Migration: Political Declaration**, Valletta 11-12 Nov. 2015. At: http://www.consilium.europa.eu/en/meetings/international-summit/2015/11/final_decl_en-(2)_pdf/

(26) Dereje Wordofa, "Violent Conflicts Key Obstacles for Sub-Saharan Africa to Achieving the Millennium Development Goals-Where is the Evidence?", in Dr. Richard Bowd & Dr. Annie Barbara Chikwanha (eds.), **Understanding Africa's Contemporary Conflicts: Origins, Challenges and Peacebuilding** (Pretoria: Institute for Security Studies, Monograph No. 173, September 2010), p. 99.

(27) **Official Journal of the European Union**, Consolidated Version of the Treaty on European Union, Vol. 55, No. C 326, 26 October 2012, Article 21/ 2 (c), pp. 28-29.

(28) Council of the European Union, **Draft European Union Programme for the Prevention of Violent Conflicts**, Brussels, No. 9537/1/01, 7 June 2001, p. 2. http://register.consilium.europa.eu/doc/srv?l=EN&f=ST%209537%202001%20REV%201

(29) Council of the European Union, **Draft Annual Report from the High Representative of the European Union for Foreign Affairs and Security Policy to the European Parliament**, Brussels, No. 11083/15, 20 July 2015, pp. 22-24. Available at: http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-11083-2015-INIT/en/pdf

(30) **Ibid.**, pp. 111, 132.

(31) Commission of the European Communities, **Strategy for Africa: An EU Regional Political Partnership for Peace, Security and Development in the Horn of Africa** (Brussels: Commission of the European Com., COM(2006) 601 final, 20 October 2006), p. 5. http://aei.pitt.edu/37808/1/COM_(2006)_601_final.pdf

(32) **Ibid.**, pp. 4, 8.

(33) Council of the European Union, **Council conclusions on the Horn of Africa: A Strategic Framework for the Horn of Africa**, Brussels, 3124th Foreign Affairs Council Meeting, 14 November 2011, pp. 3, 9.
http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/126052.pdf

(34) **Ibid.**, pp. 6-7.

(35) European Commission, HR of the EU for Foreign Affairs and Security Policy, **Joint Communication to the Council: EU Counter-terrorism Action Plan for the Horn of Africa and Yemen**, Brussels, JOIN(2012) 24 final, 31 August 2012, pp. 3-4. http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52012JC0024&from=en

(36) Council of the European Union, Draft Annual Report from the High Representative of the European Union for Foreign Affairs…, **op. cit.**, p. 126.

(37) Council of the European Union, **Draft Council Conclusions on the EU Horn of Africa Regional Action Plan 2015-2020**, Brussels, No. 13200/15, 20 October 2015, pp. 2-3, 12-13. http://www.statewatch.org/news/2015/oct/eu-council-draft-conclusions-horn-of-africa-13200-15.pdf

(38) European Commission, "EU has Today Announced New Actions to Tackle Irregular Migration and Forced Displacement in the Horn of Africa", **Press Release**, Brussels, 28 April 2016. http://europa.eu/rapid/press-release_IP-16-1615_en.htm

(39) European Commission, Press Release Database, "South Sudan: EU Releases €40 million as Humanitarian Situation Worsens", **Press Release**, Brussels, 28 July 2016. Available at: http://europa.eu/rapid/press-release_IP-16-2649_en.htm

(40) European Commission, Humanitarian Aid and Civil Protection, "South Sudan Crisis", **ECHO Factsheet** (Brussels: July 2016), pp. 2, 1. http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/south-sudan_en.pdf

(41) European Union External Action Service, **Strategy for Security and Development in the Sahel**, Brussels, Mar. 2011, pp. 1-2. http://eeas.europa.eu/africa/docs/sahel_strategy_en.pdf

(42) **Ibid.**, pp. 1, 4.

(43) **Ibid.**, p. 7.

(44) **Ibid.**, p. 8.

(45) European Union External Action, **Common Security and Defence Policy: EU Training Mission in Mali (EUTM Mali)**, July 2016, p. 2. At: http://eeas.europa.eu/csdp/missions-and-operations/eutm-mali/pdf/factsheet_eutm_mali_en.pdf

(46) Council of the European Union, Draft Annual Report from the High Representative of the European Union for Foreign Affairs…, **op. cit.**, p. 114.

(47) Council of the European Union, **Factsheet: EU Relations with Sahel Countries - Burkina Faso, Chad, Mali, Mauritania, Niger**, Brussels, 17 June 2016, p. 1. At: http://eeas.europa.eu/factsheets/docs/sahel-european-union-factsheet_en.pdf

(48) Council of the European Union, **Council conclusions on the Sahel Regional Action Plan 2015-2020**, Brussels, No. 7823/15, 20 April 2015, pp. 4-5, 18-21. At: http://www.consilium.europa.eu/en/meetings/fac/2015/04/st07823-en15_pdf/

(49) **Ibid.**, p. 22.

(50) Delegation of the European Union to the African Union, **LINK! The Newsletter on the Africa-EU Partnership** (Addis Ababa: Delegation of the EU to the AU, No. 25, Jan-March 2016), p. 5. http://www.africa-eu-partnership.org/sites/default/files/documents/link-25-2016.pdf

(51) European Commission, Directorate General for International Cooperation and Development, **Programme to Support Peace Agreements Through Resilience and Access to Basic Services in the Northern Regions**, Brussels, 14 January 2016. http://ec.europa.eu/europeaid/trust-fund-projects/project-support-peace-agreements-through-resilience-and-access-basic-services_en

(52) European Commission, Press Release Database, "European Commission announces €145 million in Humanitarian Aid for 7 Countries in the Sahel", **Press Release**, Brussels, 14 July 2016, at: http://europa.eu/rapid/press-release_IP-16-2444_en.htm

(53) Council of the European Union, Draft Annual Report from the High Representative of the European Union for Foreign Affairs…, **op. cit.**, p. 111.
(54) European Commission, Directorate General for International Cooperation and Development, **European Union – West Africa, Regional Indicative Programme 2014–2020**, Brussels, 8 June 2014, pp.10-20. http://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/eeas-2015-rip-west-africa_en.pdf
(55) European Community-West Africa, **Regional Strategy Paper and Regional Indicative Programme 2008-2013**, 30 July 2008, pp. 48, 56, 57. http://aei.pitt.edu/45274/1/West_africa_2008.pdf
(56) Council of the European Union, Draft Annual Report from the High Representative of the European Union for Foreign Affairs…, **op. cit.**, pp. 138, 143.
(57) **Ibid.**, pp. 138-141.
(58) Union for the Mediterranean, **Activity Report 2015** (Barcelona: UfM, 2015), pp. 4, 10. http://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2016/06/UfM-Activity-Report_FINAL_WEB.pdf
(59) European Union External Action, **Union for the Mediterranean Stresses Unity & Economic Cooperation**, Barcelona, November 26, 2015. http://eeas.europa.eu/top_stories/2015/261115_union_for_the_med_en.htm
(60) Southern African Development Community, **Joint Communiqué EU-SADC Political Dialogue Meeting at Ministerial Level**, Luxembourg, 27 October 2015. At: http://www.sadc.int/files/1314/4602/0061/Communiqu.pdf
(61) **Ibid.**, pp. 3-4.
(62) European Commission, Directorate General for International Cooperation and Development, **Regional Indicative Programme for Eastern Africa, Southern Africa and Indian Ocean (EA-SA-IO) 2014-2020**, Brussels, 4 June 2015, pp. 16, 21, 63-65. https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/rip-ea-sa-io-signed-20150604_en.pdf
(63) United Nations, **The New Partnership for Africa's Development (NEPAD)**, October 2001, p. 18. http://www.un.org/esa/africa/nepadEngversion.pdf
(64) Commission of the European Communities, **EU Strategy for Africa: Towards a Euro-African Pact to Accelerate Africa's Development** (Brussels: Commission of the European Communities, No. COM(2005) 489 final, 12 October 2005), pp. 2-4. http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2005:0489:FIN:EN:PDF
(65) Council of the European Union, **The Africa-EU Strategic Partnership: A Joint Africa-EU Strategy**, Lisbon, 16344/07 (Presse 291), 9 December 2007, pp. 32-37; European Union, The Africa-EU Partnership: 2 Unions, 1 Vision…, **op. cit.**, p. 11.
(66) Council of the European Union, **Africa-Europe Summit: Cairo Declaration**, Brussels, 7677/00, 7 April 2000, pp. 10-11, 13. http://aei.pitt.edu/45278/1/Cairo_summit_2000.pdf
(67) African Union, European Commission, **Lisbon Declaration-EU Africa Summit**, Lisbon, 8-9 December, 2007. https://europafrica.files.wordpress.com/2006/10/20071208lisbondeclaration_en.pdf
(68) African Union, European Commission, **Tripoli Declaration**, 3rd Africa EU Summit, Tripoli, 29/30 Nov. 2010, p. 2. https://europafrica.files.wordpress.com/2008/07/tripoli-declaration.pdf
(69) Delegation of the European Union to the African Union, **op. cit.**, p. 3.
(70) Africa-EU Partnership, **Fourth EU-Africa Summit Roadmap 2014-2017**, Brussels, 2-3 April 2014, pp. 2-3. http://www.africa-eu-partnership.org/sites/default/files/documents/2014_04_01_4th_eu-africa_summit_roadmap_en.pdf
(71) Thierry Tardy, "The EU and Africa: A Changing Security Partnership", **ISSEU Brief** (Brussels: European Union Institute for Security Studies (EUISS), No. 5/2016, February 2016), p. 1. http://www.iss.europa.eu/uploads/media/Brief_5_EU-AU.pdf

(72) Council of the European Union, The Africa-EU Strategic Partnership: A Joint Africa-EU Strategy…, **op. cit.**, p. 5.

(73) **Ibid.**, pp. 6-7.

(74) European Commission, **Securing Peace and Stability for Africa: The EU-Funded African Peace Facility** (Brussels: European Commission, DE 125, July 2004), pp. 5, 7, 9. http://ec.europa.eu/development/body/publications/docs/flyer_peace_en.pdfpp

(75) European Commission, **African Peace Facility Annual Report 2015** (Luxembourg: European Union, 2016), pp. 5, 8, 10. https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/apf-report-2015-en.pdf

(76) Thierry Tardy, **op. cit.**, p. 2.

(77) The Africa-EU Partnership, **EU Support to the Multi-National Joint Task Force (MNJTF) for the Fight Against Boko Haram: EU-AF Joint Communiqué**, 1 August 2016. At: http://www.africa-eu-partnership.org/en/newsroom/all-news/eu-support-multi-national-joint-task-force-mnjtf-fight-against-boko-haram-eu-au

(78) European Commission, African Peace Facility Annual Report…, **op. cit.**, pp. 20-21.

(79) Delegation of the European Union to the African Union, **op. cit.**, p. 3.

(80) Thierry Tardy, **op. cit.**, pp. 2-3.

(81) For more information about these initiatives see: European Commission, African Peace Facility Annual Report…, **op. cit.**, pp. 23, 29-30.

(82) Tobias Koepf, "France and EU Military Crisis Management in Sub-Saharan Africa – No (more) Hidden Agenda", Paper Presented at **Conference The European Union in International Affairs 2010**, Brussels, 22-24 April 2010, p. 1.

(83) Council of the European Union, "Council Decides on EU Military Operation in Support of Humanitarian Assistance Operations in Libya", **Press** (Brussels: Presse 91, 8589/11, 1 April 2011), pp. 1-2. http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/121237.pdf; **Official Journal of the European Union**, Council Decision 2011/210/CFSP of 1 April 2011 on a European Union Military Operation in Support of Humanitarian Assistance Operations in Response to the Crisis Situation in Libya (EUFOR Libya), Vol. 54, No. L 89, 5 April 2011, pp. 17-20.

(84) European Union, Council Secretariat, **Factsheet: EU support to the African Union Mission in Darfur – AMIS**, AMISII/08, January 2008, pp. 1-2. Available at: http://eeas.europa.eu/archives/csdp/missions-and-operations/eu-support-amis-darfur/pdf/01012008_factsheet_eu-support-amis-darfur_en.pdf

(85) EU NAVFOR Somalia, **Mission** (Accessed August 20, 2016), at the official website: http://eunavfor.eu/mission

(86) European Union External Action, **Common Security and Defence Policy: European Union Training Mission-Somalia**, April 2016. http://eeas.europa.eu/csdp/missions-and-operations/eutm-somalia/docs/factsheet_eutm_somalia_en.pdf

(87) European Union External Action, **Common Security and Defence Policy: EU Maritime Security Capacity Building Mission in Somalia (EUCAP Nestor)**, April 2016. P. 1. Available at official website: https://www.eucap-nestor.eu/data/image_db_innova/EUCAP_Nestor_Factsheet_Eng_April_2016_Final.pdf

(88) European Union External Action, **Common Security and Defence Policy: The EUCAP Sahel Niger Civilian Mission**, August 2016, pp. 1-2.http://eeas.europa.eu/csdp/missions-and-operations/eucap-sahel-niger/pdf/20160719-factsheet-eucap-sahel-niger_1_en.pdf

(89) Council of the EU, "EUBAM Libya: Mission Extended, Budget Approved", **Press Release**, 4 August 2016. At: http://www.consilium.europa.eu/press-releases-pdf/2016/8/47244645239_en.pdf

(90) European Union External Action, Common Security and Defence Policy: EU Training Mission in Mali (EUTM Mali), **op. cit.**, pp. 1-2.

(91) **Official Journal of the European Union**, Council Decision (CFSP) 2015/76 of 19 January 2015 launching the European Union CSDP Mission in Mali (EUCAP Sahel Mali) and Amending Decision 2014/219/CFSP, Vol. 58, No. L 13, 20 January 2015, pp. 5-6.

(92) European Union External Action, **Common Security and Defence Policy: The EUCAP Sahel Mali Civilian Mission**, June 2016, pp.1-2. At: http://eeas.europa.eu/csdp/missions-and-operations/eucap-sahel-mali/docs/factsheet_eucap_sahel_mali_en.pdf

(93) European Union External Action, **EUTM RCA**, Accessed August 21, 2016. At: http://eeas.europa.eu/csdp/missions-and-operations/eutm-rca/index_en.htm

(94) Thierry Tardy, **op. cit.**, p. 3.

(95) Council of the European Union, Draft Annual Report from the High Representative of the European Union for Foreign Affairs…, **op. cit.**, p. 109.

(96) Delegation of the European Union to the African Union, **op. cit.**, p. 20.

(97) Jin Ling, "Aid to Africa: What can the EU and China Learn from Each Other?", **SAIIA Occasional Paper** (Pretoria: South African institute of International Affairs, China in Africa Project, Paper No. 56, March 2010), p. 5.

(98) Commission of the European Communities**, The EU, Africa and China: Towards trilateral dialogue and cooperation**, Brussels, COM(2008)654 final, 17 October 2008, pp. 4-6.

(99) Julia Ebner, "The Sino-European Race for Africa's Minerals: When Two Quarrel a Third Rejoices", **Resources Policy: The International Journal of Minerals Policy and Economics** (Amsterdam: Elsevier Ltd., Vol. 43, March 2015), p. 119.

(100) Council of the European Union, Council conclusions on the Horn of Africa: A Strategic Framework…, **op. cit.**, p. 6.